



Political violence in Arab countries Analytical social study

Tariq Aid Matar

Lect./ College of Medicine / Tikrit University

Article information

Article history:

Received May 15, 2023
Reviewer June 27, 2023
Accepted July 8, 2023
Available online December 1, 2023

Keywords:

Violence
Politics
Political violence

Correspondence:

Tariq Aid Matar
h.saeed.omar@uomosul.edu.iq

Abstract

This study came to shed light on the phenomenon of political violence witnessed by some Arab political systems in the nineties of the twentieth century, and also to reveal the nature and manifestations of political violence and analyze them in order to reach effective treatments and solutions to reduce this negative phenomenon that threatens the security and stability of Arab societies.

In order to achieve the objectives of the study, the researcher relied on a complex methodology based on the analytical descriptive approach as well as the deductive approach of some studies and research related to the phenomenon of political violence in Arab regimes. The study reached a set of conclusions, most notably:

1. Political violence in the Arab countries took many forms during the nineties of the twentieth century, foremost among them (explosions and mass violence, demonstrations, disturbances and riots, assassinations and attempted assassinations, armed rebellions, and civil wars.

2. It turns out that the political and social forces that practiced unofficial political violence in the Arab regimes during the nineties were (radical Islamic organizations, students, especially university students, some minorities, forces involved in civil wars, workers, some army units, and some socially marginalized groups.

3. The study revealed that the phenomenon of political violence in the Arab countries was produced by a number of internal and external factors and variables, foremost of which is the increasing severity of economic problems, the escalation of the crisis of distribution of living resources, the growing manifestations of political and administrative corruption, the mismanagement of societal pluralism, the persistence of minority problems, the entrenchment of the phenomenon of political authoritarianism, the faltering of democratic development and the dependency of Arab countries for some regional and foreign countries.

DOI: [10.33899/radab.2023.181011](https://doi.org/10.33899/radab.2023.181011), ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.

This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

العنف السياسي في الدول العربية

دراسة اجتماعية تحليلية

طارق عائد مطر*

المستخلص :

سلط البحث الضوء على ظاهرة العنف السياسي التي شهدتها بعض النظم السياسية العربية في عقد التسعينيات من القرن العشرين , من أجل الكشف عن طبيعة ومظاهر العنف السياسي وتحليلها للوصول الى معالجات وحلول فعالة للحد من هذه الظاهرة السلبية التي تهدد امن واستقرار المجتمعات العربية .
ومن اجل تحقيق اهداف البحث اعتمد الباحث على منهجية مركبة تقوم على المنهج الوصفي التحليلي فضلاً عن المنهج الاستنباطي لبعض الدراسات والابحاث المتعلقة بظاهرة العنف السياسي في النظم العربية , وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها :

1. ان العنف السياسي في الدول العربية قد اتخذ في عقد التسعينيات من القرن العشرين اشكالا عديدة في مقدمتها (التجبيرات وعمليات العنف الجماعي , التظاهرات والاضطرابات واحداث الشغب , والاعتقالات ومحاولة الاغتيالات , والتمردات المسلحة , والحروب الاهلية).
 2. اتضح تعدد القوى الساسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسي غير الرسمي في النظم العربية في التسعينيات هي (التنظيمات الاسلامية الراديكالية , الطلبة وخاصة طلبة الجامعات , وبعض الاقليات والقوى المنخرطة في حروب أهلية والعمال وبعض وحدات وحداث الجيش وبعض الفئات المهمشة اجتماعياً).
 3. كشف البحث ان ظاهرة العنف السياسي في الدول العربية افرزتها جملة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية وفي مقدمتها تزايد حدة المشكلات الاقتصادية وتصادم حدة الازمة التوزيعية للموارد المعيشية وتنامي مظاهر الفساد السياسي والاداري وسوء ادارة التعددية المجتمعية واستمرار مشكلات الاقليات وتجذر ظاهرة التسليطة السياسية وتعرثر التطور الديمقراطي وتبعية الدول العربية لبعض الدول الاقليمية والاجنبية.
- الكلمات المفتاحية :** العنف , السياسية , العنف السياسي

ظاهرة العنف السياسي في الدول العربية

المقدمة

إن العنف هو أحد أكثر الظواهر السياسية قدماً وامتداداً في التاريخ الانساني ولمدة طويلة من الزمن لم تكن السياسة تعرف من الادوات او الأشكال الا العنف ، فالمعظم الغالب من تاريخ السياسة هو الذي ساد فيه التلازم بينها وبين العنف ، ولم تبدأ الصلة بينهما في التباعد والانفكاك الا قبل قرابة اربعمئة عام ، في بدايات نشوء الدولة الحديثة وانتشار الافكار والايديولوجيات الانسانية والعقلانية ، ولا يعني ذلك بالضرورة أن السياسة هي فعل العنف أو أن مفهومها يطابق مفهوم العنف .
ولا ننسى أن العنف يمثل ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة ، الفارق بينها فقط في اسباب اندلاع العنف ومستواه ، كما ان للعنف تداعيات خطيرة على مختلف مجالات المجتمع من النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتحمل مؤسسات الدولة والمواطنون عامة تكلفة مادية ومعنوية باهظة من جراء العنف .

ومن البديهي ان يمثل العنف السياسي جانباً مهماً لظاهرة العنف ليس في جوهره الا طرح لطبيعة سلطة الدولة في المجتمع ، والارتباط الوثيق بين السياسة والعنف ، فالسياسة لا تقوم دونما على العنف ، وإن كانت لا تقتصر عليه ، ويعد العنف السياسي ظاهرة عالمية تعرفها المجتمعات البشرية كافة بدرجات مختلفة ، وبصور واشكال متعددة ، ويكمن الاختلاف بين المجتمعات في العوامل والمتغيرات المسؤولة عن اثاره العنف السياسي ، وفي مدى تطوير مؤسسات وآليات واساليب فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة ، بحيث يتم تقليص حجمها وتقليل مخاطرها ، وبالتالي فهو ليس سمة لصيقة بمجتمع معين دون غيره او بشعب معين دون سواه .

ونظراً الى انتشار ظاهرة العنف السياسي في العديد من النظم العربية ، فضلاً عن الآثار والتداعيات السلبية التي تتركها هذه الظاهرة في الاستقرار السياسي والتنمية ، جاء البحث لكي يكشف عن طبيعة ومظاهر هذه الظاهرة وتحليلها من اجل الوصول الى معالجات وحلول فعالة للحد منها او تقليلها الى اقل حد ممكن .

* مدرس / كلية الطب / جامعة تكريت

المبحث الأول

الإطار النظري لمشكلة الدراسة

أولاً: مشكلة البحث :

تعدُّ ظاهرة العنف السياسي إحدى أبرز ملامح التطور السياسي والاجتماعي في الوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين ، وقد كان ولا يزال لهذه الظاهرة تأثيراتها السلبية على قضايا التنمية والاستقرار السياسي والاندماج الوطني في عديد من الدول العربية ، وقد خلصت دراسات سابقة الى نتائج مدعومة بالأرقام الاحصاءات مفادها أن الصراعات الداخلية المسلحة التي شهدتها الدول العربية منذ الاربعينيات من القرن العشرين قد استنزفت من الدماء العربية أكثر مما استنزفته الصراعات والحروب بين بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط بما فيها الصراع (العربي - الاسرائيلي) ، والحرب (العراقية - الايرانية) ، وحرب (الخليج الثانية) ، ناهيك عما استنزفته تلك الصراعات من موارد وامكانيات مالية ومادية (1) ، والاضرار من ذلك أن اعمال العنف السياسي قد اثرت سلباً على بنية الدولة ككيان سياسي في عدد من الحالات ، اذ تفككت بعض الدول العربية على خلفية الحروب الاهلية ، كما اصبحت دول اخرى قريبة من خطر التفكك الداخلي .

وجدير بالذكر أن ظاهرة العنف السياسي ليست حكراً على مجتمع معين دون غيره ، بل هي ظاهرة عالمية تعرفها اغلب المجتمعات الانسانية بدرجات متفاوتة واشكال مختلفة ، ويتمثل الاختلاف بين مؤسسات وسياسات وآليات فعالة للتعامل معها على النحو الذي يؤدي الى تقليصها والحد من مخاطرها ومعالجة اسبابها ، وهنا يتجلى الفرق واضحاً بين الدول المتقدمة التي طورت انماطاً قيمية وترتيبات مؤسسية واجرائية لإدارة العملية السياسية بشكل سلمي ومنظم في أغلب الحالات ، وبين بلدان القارات الثلاث ، ومنها البلدان العربية التي تمر في معظمها بمراحل انتقالية تواجه من خلالها العديد من التحديات والضغوط الداخلية والخارجية ، كما تعاني من غياب الاتفاق العام داخل مجتمعاتها بشأن العديد من المبادئ والتوجهات والقضايا التي تشكل جوهرها ومضمونها عملياً للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول ، مما جعل العنف السياسي وما يترتب عليه من عدم استقرار سياسي واجتماعي أحد الملامح الاساسية لديناميات الحياة السياسية فيها (2) .

وعلى ضوء ذلك جاءت هذه الدراسة لكي ترصد وتحلل أهم مظاهر وأشكال ظاهرة العنف السياسي في الدول العربية في نهاية القرن العشرين ، إذ تنطلق الدراسة من فكرة أساسية مفادها أن ظاهرة العنف السياسي هي إفراز طبيعي للأزمة المجتمعية التي شهدتها وتشهدها الدول العربية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، تتمثل أبرز مظاهرها في أزمة التنمية الاقتصادية ، وسوء إدارة الاقتصاد الوطني ، والازمة التوزيعية (زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية الاجتماعية) ، وازمة الاندماج الوطني (مشكلات الاقليات) ، وأزمة الديمقراطية والمشاركة السياسية (رسوخ تقاليد وممارسات التسلط والاستبداد) ، وتأتي كل هذه الازمات في سياق معضلة أكبر تتمثل في أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة في الوطن العربي وما تثيره من قضايا مركزية تتعلق بالهوية والشرعية والمؤسسية وحق الانسان ، ومن هذا المنطلق فإن تناول موضوع العنف السياسي هو في جوهره طرح لطبيعة السلطة والدولة في الوطن العربي ، كما أن حالة التبعية الهيكلية للخارج التي تعاني منها الدول العربية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة تعدُّ من المتغيرات المهمة لفهم وتحليل ظاهرة العنف السياسي في الدول العربية .

ثانياً : اهداف البحث : يسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف هي :

- 1- توضيح ماهية مفهوم العنف السياسي وأهم أشكاله ومظاهره في المجتمع العربي .
- 2- رصد وتحليل أهم القوى السياسية والاجتماعية الممارسة للعنف السياسي في الدول العربية .
- 3- تفسير ظاهرة العنف السياسي وعواملها المتعددة في الدول العربية من منظور اجتماعي .
- 4- تحديد أهم الآليات والمعالجات الكفيلة بالحد من ظاهرة العنف السياسي في الدول العربية .

ثالثاً : منهجية البحث :

تعتمد هذه الدراسة بصفة اساسية على منهجية مركبة تقوم على المنهج الوصفي التحليلي فضلاً عن المنهج الاستنباطي لبعض الدراسات والابحاث المتعلقة بظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، وكذلك تحديد اشكال العنف السياسي الأكثر تكراراً ، وتحديد ماهية القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسي ، ومحاولة ربط هذه الظاهرة بعدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

1 . د. سعد الدين ابراهيم ، تاملات في مسألة الاقليات ، مركز ابن خلدون للدراسات الانسانية ، القاهرة ، 1992 ، ص1.

2 . - حسنين توفيق ابراهيم ، العنف الداخلي في الدول العربية ، مجلة قضايا استراتيجية ، العدد 21 ، السنة الرابعة ، دمشق ، مايو 1999 ، ص10.

رابعاً: مفهوم العنف السياسي : إن مفهوم العنف السياسي يعني (العنف الذي يرتكب بغية تحقيق أهداف سياسية وتتمثل اساليب هذا النوع من العنف في العنف الذي يُقترف ضد الجهات الفاعلة غير الحكومية (وابرزه وحشية الشرطة او الابداء الجماعية) ، ويتضمن أيضاً العنف المحفز سياسياً الذي تقترفه الجهات الفاعلة غير الحكومية ضد دولة (تمرد ، او شغب ، او خيانة الوطن ، او انقلاب) او العنف الذي يُرتكب ضد جهات فاعلة غير حكومية اخرى.

ويمكن ان يُصنف عدم اتخاذ أي إجراء من طرف الحكومة على انه شكل من اشكال العنف السياسي ، مثل رفض تخفيف المجاعة او بطريقة اخرى منع الموارد عن الموارد التي يمكن تمييزها سياسياً ضمن اراضيها . وغالباً ما يأخذ العنف السياسي شكل الحرب غير المتكافئة اذ لا يمكن لأي طرف ان يهاجم الطرف الآخر مباشرة ، بل يعتمد بدلاً من ذلك على وسائل قبل الارهاب وحرب العصابات(3).

ويعرف الباحث السياسي (بول ويلكنسون) العنف السياسي بأنه (استخدام القوة أو التهديد باستخدامها للاحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية)(4) , وعرفه (شانغ سيان) بأنه (استخدام القوة المادية لتحقيق اهداف سياسية) (5) , وهناك تعريف آخر للعنف السياسي ب(أنه كافة أعمال الشغب والاذى والتدمير التي يقصد منها تحقيق اهداف سياسية)(6) .

ويقصد بالعنف السياسي ايضا الاعمال العنيفة التي تتضمن استخداماً للقسر من جانب قوى المجتمع ضد الدول ، او من جانب الدولة ضد المجتمع او ضد نفسها ، وقد يكون من شأن هذه الافعال زيادة قلق الفرد على نفسه وبلده(7) .

ويعرفه بعض الباحثين بأنه استخدام القوة او التهديد باستخدامها لإلحاق الضرر بالآخرين لتحقيق اهداف سياسية مباشرة او اهداف اقتصادية او اجتماعية او ثقافية ، وبناءً عليه فإن العنف قد يمارسه النظام الحاكم ضد المواطنين أو بالأحرى ضد جماعات او فئات منهم وهو ما يعرف بالعنف الرسمي او الحكومي وهدفه تعزيز قدرة النظام على الاستمرار في السلطة(8).
ونستخلص مما سبق تعريفاً إجرائياً للعنف السياسي بأنه أية ممارسة او افعال تتضمن استخداماً فعلياً للقوة او التهديد باستخدامها لتحقيق اهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم ، وتوجهاته وبيدولوجيته وسياسته الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الثاني

أشكال العنف السياسي في الدول العربية

بالاستناد إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي ، وبعض التقارير المنتظمة التي دأبت على رصد أحداث العنف الداخلي في بعض الدول العربية وبعض الملفات الأرشيفية الصحفية الخاصة بأعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي في الدول العربية يمكن القول بأن العنف السياسي غير الحكومي في هذه الدول قد اتخذ في التسعينيات من القرن العشرين أشكالاً عديدة أبرزها ما يأتي(9) :

1- **التفجيرات وعمليات القتل الجماعي** وقد تركزت هذه الأحداث في الجزائر في التسعينيات، ومارستها بعض التنظيمات الإسلامية المسلحة وبخاصة الجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة ، وإن كانت هناك تقارير قد أشارت إلى وجود مسؤولية تقع على عاتق بعض العناصر والأجهزة العسكرية بشأن بعض المجازر الدموية البشعة التي شهدتها الجزائر، وبخاصة فيما يتعلق بعدم توفير الحماية الأمنية الكافية للمناطق التي تكرر استهدافها من قبل الجماعات المسلحة ، كما شهدت دول عربية أخرى مثل اليمن ومصر والبحرين بعض التفجيرات في بعض سنوات التسعينيات والتي استخدمت

³ - إكرام عبد القادر بدر الدين ، ظاهرة الإسقرار السياسي في مصر (1952 - 1970) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1983 ، ص 35.

⁴ - ناهدة محمد زبون ، مفهوم العنف في الفكر السياسي ، دراسة نظرية مقارنة مع مفهوم الارهاب ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 52 ، جامعة بغداد ، 2016 ، ص 23.

⁵ - دليلة خوالدي ، اشكالية العنف السياسي في العالم العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر ، 2016 ، ص 14 .

⁶ - انظر :ضياء يوسف رشوان ، مستقبل العنف في العالم العربي ، مجلة قضايا استراتيجية ، العدد 10 ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، يوليو 1997 .

⁷ - د. حسنين توفيق ابراهيم ، العنف الداخلي في الدول العربية مصدر سابق ، ص 12 .

⁸ - Robert Mortimer , " Islamsts , Soliders And Democrats : The Second Alegrain War , " Middle East Journal , Vol . So , No . 1 , Winter , 1996,p,73.

⁹ - انظر : د. عدنان السيد حسين ، النزاعات الالهية العربية (العوامل الداخلية الخارجية) ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997، ص 41.

* لقد تكررت في السنوات الأخيرة حوادث خطف بعض الأجانب الذين يعملون باليمن أو يزورونها للسياحة من قبل القبائل، بهدف اتخاذ ذلك عنصراً للضغط على الحكومة

- بعض المرافق العامة والخاصة وكذلك بعض الشخصيات الرسمية ، كما وقع تفجيران في السعودية في عامي 1995 - 1999 على التوالي واستهدفا بعض المنشآت الأمريكية في المملكة .
- 2- **التظاهرات والإضرابات وأحداث الشغب** . وقد تكررت مثل هذه الأحداث بدرجات متفاوتة في عدد من الدول العربية أبرزها مصر والأردن واليمن والمغرب والجزائر والبحرين والسودان وموريتانيا * وغالبا ما ارتبطت هذه الأحداث بأسباب ومطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية داخلية، كما ارتبط عدد منها ببعض القضايا والتطورات الخارجية ويلاحظ أن الاضرابات وأحداث الشغب قد تزايدت في بعض الدول المذكورة آنفاً نتيجة لأزماتها الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ، وتبنيها لسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي لمواجهة هذه الأزمة من ناحية أخرى ، فقد أكدت تجارب دول عربية عديدة على أن هذه السياسات تؤدي وبخاصة في مراحلها الأولى إلى زيادة الضغوط والأعباء الملقاة على عاتق الفقراء ومحدودي الدخل، وإلى تعميق حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن تفاقم مشكلة البطالة ، وقد ترتب على كل هذه الآثار وغيرها حدوث تظاهرات وأحداث شغب في بعض الدول العربية أصطلح على تسميتها بـ اضطرابات صندوق النقد الدولي أو شعب الغذاء⁽¹⁰⁾.
- 3- **الاغتيالات ومحاولات الاغتيال والتمردات المسلحة** : وقد وقعت أحداث من هذا القبيل في عدد من الدول العربية منها مصر والجزائر واليمن والعراق وليبيا ، ففي مصر صعبت بعض التنظيمات الإسلامية المتشددة وبخاصة الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد من عملياتها المسلحة ضد الدولة وبخاصة في النصف الأول من التسعينيات ، مما جعلها تشكل تحديا جديا للنظام كما خاضت بعض التنظيمات المسلحة في الجزائر وبخاصة الجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة مواجهات مسلحة حادة ضد الدولة والمجتمع راح ضحيتها آلاف من رجال الشرطة والجيش وأعضاء الجماعات المعنية والمواطنين الأبرياء وفي اليمن وقعت بعض المواجهات المسلحة بين بعض القبائل وبعض التنظيمات الإسلامية المتشددة مثل جيش عدن وأبين الإسلامي من ناحية وبين الأجهزة الأمنية والعسكرية للدولة من ناحية أخرى ، وذلك على خلفية ترددي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ، وبخاصة حرب عام (١٩٩٤) وزيادة معاناة مناطق بعض القبائل من جانب ، وضعف سيطرة الدولة في هذه المناطق من جانب ثاني ، وبروز دور بعض التنظيمات الإسلامية المتشددة في اليمن من جانب ثالث ، وكثرة السلاح لدى بعض القبائل* من جانب رابع، وبخاصة في ظل ما تؤكد بعض التقارير من اتجاه أعداد متزايدة من الأفغان العرب للتمركز في اليمن ، أما في العراق فقد حدثت انتفاضة شعبية مسلحة ضد النظام في عام (١٩٩١) ، قام بها الأكراد في شمال العراق وأبناء الجنوب العراقي ، إلا أن قوات النظام تمكنت من قمعها ، كما شهد العراق بعض محاولات الاغتيال التي استهدفت عناصر من النخبة الحاكمة ، اما في ليبيا فقد حدثت في بعض سنوات التسعينيات مواجهات مسلحة بين بعض التنظيمات الإسلامية المتشددة والأجهزة الأمنية والعسكرية للنظام ، وإن كانت السلطات الليبية قد دأبت على نفي مثل هذه المواجهات أو تحوير طبيعتها بحيث تصور على أنها مواجهات مع عصابات أو مهربين وليس مع تنظيمات إسلامية متشددة^(11) .
- 4- **الحروب الأهلية** : فقد استمرت في التسعينيات أحداث الحرب الأهلية الصومالية ، ولا تزال فصول هذه الحرب تتوالى حتى الآن رغم تعدد جهود المصالحة والوساطة ، كما تواصلت الحرب الأهلية في السودان، وهي حرب ممتدة إذ ترجع بداياتها إلى تاريخ استقلال الدولة السودانية في عام ١٩٥٦ ، ولم تتوقف إلا لقراءة عقد من الزمان على أثر توقيع اتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢ بين نظام نميري وحركة التمرد في الجنوب وقد حدث تطور هام على صعيد الحرب الأهلية في السودان في النصف الثاني من التسعينيات ، إذ تم تشكيل التجمع الوطني الديمقراطي الذي ضم أحزاب وقوى المعارضة الرئيسية في الشمال والجنوب ، وبخاصة الأمة والاتحادي الديمقراطي والجيش الشعبي لتحرير السودان ، وقد اتجهت القوات المشتركة للتجمع إلى تصعيد عملياتها المسلحة ضد قوات النظام ابتداء من عام ١٩٩٧ ، وقد فتحت عدة جبهات للمواجهة من الجنوب والشرق والشمال الشرقي ، كما قامت بعض الدول المجاورة مثل إثيوبيا وإريتريا بتقديم دعم وتسهيلات لقوات المعارضة ، ولا تزال ساحة هذه الحرب مفتوحة ، ولاسيما أن جهود ومحاولات الوساطة والمصالحة قد اخفقت حتى الآن في وضع حد لها ، كما شهد عام ١٩٩٤ اندلاع حرب أهلية في اليمن لا تزال البلاد تعاني من تداعياتها وتبعاتها حتى الآن ، وعموما تعد الحروب الأهلية من أخطر أشكال العنف السياسي ، ولاسيما أنه يمارس من خلالها العديد من أشكال العنف ،

10 - حول خلفيات هذه الظاهرة انظر : اليزابيث بيكار ، العسكريون العرب في السياسة : من المؤامرة الثورية الى الدولة السلطوية ، دراسة منشورة في : د. غسان سلامة آخرون ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، الجزء الثاني ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1989 .

* لقد تكررت في السنوات الأخيرة حوادث خطف بعض الأجانب الذين يعملون باليمن أو يزورونها للسياحة من قبل القبائل ، بهدف اتخاذ ذلك عنصراً للضغط على الحكومة.

11 - مصطفى الغلالي ، نظرة تحليلية في حقوق الانسان من خلال الوثائق واعلان المنظمات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 223 ، بيروت ، سبتمبر ، 1997 ، ص 23 .

وقد تؤدي الحروب الأهلية ولاسيما في حال استمرارها مدة طويلة إلى تفكك الدولة ذاتها على غرار الوضع في الصومال وما حدث في لبنان في سنوات الحرب الأهلية⁽¹²⁾.

ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل في سياق تحليل أشكال العنف السياسي في الدول العربية في التسعينيات انعدام ظاهرة الانقلابات العسكرية مقارنة بما كان عليه الحال في عقود سابقة ولاسيما في عقدي الخمسينيات والستينيات باستثناء انقلاب القصر السلمي الذي جرى في محيط العائلة الحاكمة في قطر عام ١٩٩٥ لم يحدث انقلاب عسكري في أية دولة عربية ، وإن كانت هناك محاولات انقلابية قد جرت في بعض الدول وتم إحباطها وثمة عدة أسباب تفسر هذا الوضع منها: (13).

أولاً : نجاح العديد من النظم العربية في تطوير بعض السياسات والآليات التي من شأنها عرقلة حدوث الانقلابات ومنها على سبيل المثال تأسيس مؤسسات أمنية متعددة بمسميات مختلفة مثل الحرس الجمهوري ، والأمن المركزي ، والحرس الوطني ، وسرايا الدفاع ، ومليشيات الحزب ، وذلك لتحييد دور الجيش وضمان عدم انفراد مؤسسة عسكرية واحدة بعناصر القوة فضلا عن تحديث أجهزة ووسائل الاستخبارات والرقابة والضببط داخل المؤسسات العسكرية ، مما يدعم من قدرات النظم الحاكمة على اكتشاف المحاولات الانقلابية قبل حدوثها كما أن معظم النظم العربية تقوم بتطهير المؤسسات العسكرية بصفة دورية من أي عناصر مناوئة أو مشكوك في ولائها ، وفي بعض الحالات تتم عملية التطهير من المنبع ، أي يتم إعفاء الشباب من ذوي الميول والاتجاهات السياسية من الخدمة العسكرية.

ثانياً : تمكن معظم النظم العربية من استيعاب العسكريين وإدماجهم في الأجهزة والمؤسسات القائمة بحيث أصبحوا جزءا منها وأصبحت مصالحهم الفئوية والمهنية رهنا باستمرارها ، وهو ما جعل ، ويجعل الجيوش تمثل خط الدفاع الأخير لتأمين النظم الحاكمة وضمان استمرارها وعادة ما تتم عملية إدماج مصالح العسكريين في هياكل النظم الحاكمة من خلال أساليب وآليات عديدة منها ، رفع الميزانيات العسكرية ومنح المزيد من الامتيازات المادية والمعنوية للضبباط مقارنة بالفئات الأخرى في المجتمع كما أن الانتماء العسكري أو الخلفية العسكرية لكثير من الحكام العرب يعدُّ عنصرا هاما بهذا الخصوص.

ثالثاً : اتجاه أغلب النظم العسكرية في المنطقة العربية نحو المؤسسة وإضفاء نوع من الطابع المدني على مؤسسات وسياسات وأشخاص النظام ، وهو ما شكل عاملا لتمكين هذه النظم من تثبيت قواعدها ، الأمر الذي قلص من الاحتمالات الانقلابية ضدها.

أما بالنسبة لأشكال العنف الرسمي (الحكومي) في الوطن العربي فيتمثل أبرزها فيما يأتي :

أ . استخدام قوات الأمن وأحيانا وحدات من الجيش لمواجهة أعمال العنف السياسي غير الرسمي وإنهائها ، وعادة ما تعتمد النظم الحاكمة في البداية على قوات الشرطة والأمن للتعامل مع مثل هذه الأحداث ولاسيما أن هناك أجهزة ووحدات مدنية لمواجهة التظاهرات وأحداث الشغب في عديد من الدول العربية ولكن بالنسبة لأعمال العنف الحادة التي تمثل تهديدا جديا للحكم والتي تنتشر أجهزة الأمن في التعامل معها ، فإنه يتم استدعاء الجيش للسيطرة على الأحداث وقد حدث ذلك في دول عربية عديدة في التسعينيات منها على سبيل المثال: الجزائر والأردن واليمن وليبيا والعراق وجزر القمر.

ب. عمليات الاعتقال لأسباب سياسية . وتمثل هذه العمليات سلوكا اعتياديا في عديد من الدول العربية وإن تفاوت الوضع من دولة إلى أخرى من حيث مدى تكرار هذه العمليات وأعداد المعتقلين ، عادة ما تأتي ، في إطار تصدي النظم الحاكمة لأعمال الاحتجاج الجماعي والملف السياسي (غير الحكومي) وفي حالات عديدة تتم عمليات الاعتقال لمجرد الاشتباه أو من باب اتخاذ إجراءات تعدها السلطات وقائية لحفظ الأمن والنظام ، وهو ما يعرف بالاعتقال التحفظي أو الوقائي في بعض الدول العربية ، وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الاعتقال كثيرا ما تمارس من قبل النظم الحاكمة خارج إطار القانون أو في ظل ترسانات من القوانين المستتيدة التي تصدرها النظم المعنية بقصد إحكام سيطرتها على مجتمعاتها وضرب عناصر وقوى المعارضة أو على الأقل تحجيمها .

ج. الأحكام المرتبطة بقضايا سياسية وتتراوح هذه الأحكام ما بين الحبس لمدد مختلفة والاعدام ، وعادة ما تستهدف المحاكمات لأسباب سياسية عناصر تنتمي إلى قوى أو تيارات أو تنظيمات معارضة وذلك بتهم مختلفة أبرزها التآمر لقلب نظام الحكم وتشكيل تنظيمات سرية بالمخالفة للقانون والعمل لحساب جهات أجنبية ، والمشاركة في أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي أو التحريض عليها.

وفي كثير من الحالات جرت مثل هذه المحاكمات بالاستناد إلى قوانين استثنائية ومن خلال محاكم خاصة بمسميات مختلفة مثل محاكم عسكرية ، محاكم أمن الدولة ، وغيرها من المسميات ، وهي عادة ما تكون مسيسة وبعيدة عن مراعاة الأسس والاعتبارات القانونية التي تضمن عدالة المحاكمة ونزاهتها ، مما يجعلها تشكل أحد مظاهر انتهاك حقوق الإنسان في عديد من

¹² د. حسنين توفيق ابراهيم ، العنف الداخلي في الدول العربية ، مصدر سابق ، ص 15 – 16 .

¹³ د. برهان غليون ، ومجموعة مؤلفين ، الدين في المجتمع العربية ، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 5.

الدول العربية وتعج تقارير منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات الدولية والعربية (المنظمة العربية لحقوق الإنسان)⁽¹⁴⁾ ، المعنية بحقوق الإنسان بمظاهر انتهاك حقوق الإنسان في الوطن العربي ، وثمة ملاحظة هامة جديرة بالتسجيل في معرض الحديث عن أشكال العنف السياسي في الدول العربية مفادها أن بعض الدول العربية وقعت فريسة لما يعرف بـ **دورة العنف** ، إذ إن العنف الحكومي يولد العنف غير الحكومي والعكس صحيح ، مما يجعل هناك دائرة جهنمية من العنف والعنف المضاد تقوم على التغذية المتبادلة وتعيد إنتاج ذاتها وهذا من أسوأ الأوضاع التي يمكن أن تصيب أي مجتمع سياسي ، لأن دورة العنف تعني ببساطة غياب حالة السلم الأهلي والاستقرار الداخلي ، وهو ما ينعكس سلبيًا على عملية التنمية والاندماج الوطني إذ إنه يصعب إنجاز تنمية حقيقية من دون توافد مناخ من الاستقرار السياسي كما أن دورة العنف تعمق من الحساسيات والانقسامات داخل المجتمع ، وبخاصة في المجتمعات الأكثر تنوعًا ، أي التي تعرف درجة عالية من التعددية المجتمعية⁽¹⁵⁾ ، ومتى استمرت دورة العنف لأوقات طويلة ، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تفكك الدولة ذاتها وتقدم خبرات الحروب الأهلية المزمنة في عدد من الدول العربية نماذج جيدة بهذا الخصوص.

المبحث الثالث

القوى السياسية والاجتماعية الممارسة للعنف السياسي

في إطار رصد وتحليل القوى السياسية والاجتماعية التي مارست وتمارس العنف السياسي في الدول العربية يتعين التمييز بين أحداث العنف ذات الطابع الجماهيري التي شاركت فيها قطاعات شعبية واسعة ، ومنها على سبيل المثال أحداث الشغب العامة التي شهدتها بعض الدول العربية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، والتي عرفت بـ اضطرابات صندوق النقد أو شغب الغداء ، وذلك لارتباطها ببعض القرارات الاقتصادية التي اتخذتها بعض الدول تنفيذًا لسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي انتهجتها هذه الدول بضغط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن بين الدول العربية التي شهدت مثل هذه الأحداث تشير الدراسة إلى كل من مصر والسودان وتونس والجزائر والمغرب والأردن واليمن وبالمقابل فإن هناك أحداث عنف اقتصرت ممارستها على فئات اجتماعية وتنظيمات بعينها مثل التنظيمات الإسلامية الراديكالية ، وبعض الأقليات ، والطلبة ، والعمال وتعرض هذه الدراسة لدور كل من هذه القوى في ممارسة العنف السياسي بشيء من التفصيل.

1. **التنظيمات الإسلامية الراديكالية** : تعد هذه التنظيمات من أبرز القوى التي انخرطت في ممارسة العنف ضد الدولة ، وأحيانًا ضد المجتمع في عديد من الأقطار العربية منذ منتصف السبعينيات ومن هذه التنظيمات على سبيل المثال تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر وتعد الأخيرة مسؤولة عن أكثر من (٨٥%) من أحداث العنف التي استهدفت الدولة والمجتمع منذ أواخر الثمانينيات وهناك أيضا الجيش الإسلامي للإنقاذ (الجناح العسكري للجبهة الإسلامية المسلحة في الجزائر) ، وجيش عدن أبين الإسلامي في اليمن ، والجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ، وغيرها من التنظيمات المتشددة التي مارست وتمارس العنف بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في عديد من الدول العربية ورغم ذلك تبقى حالتا مصر والجزائر هما الأبرز على صعيد العنف الذي انخرطت فيه التنظيمات الإسلامية المتشددة ، مع وجود بعض الفروق والتميزات بين الحالتين.

ففي مصر شكلت هذه التنظيمات تحدياً حقيقياً للنظام الحاكم وبصفة خاصة في النصف الأول من التسعينيات ، وبخاصة مع اتجاه الجماعة الإسلامية إلى توسيع دائرة أهدافها من ناحية، وتوسيع النطاق الجغرافي لممارسة العنف من ناحية ثانية ، وتصعيد حدة أعمال العنف من ناحية ثالثة ، ولم تتمكن الدولة من كسر شوكة هذه التنظيمات إلا مع بداية النصف الثاني من التسعينيات ، وبعد أن خاضت الأجهزة الأمنية مواجهات مسلحة حادة معها، مما أدى إلى تصفية أو إعدام عدد كبير من عناصرها القيادية، فضلا عن تفكيك هيكلها التنظيمية ، واعتقال أعداد كبيرة من أعضائها، ومحاصرة الدعم الذي تتلقاه من الخارج.

أما في الجزائر ، فقد قامت الجماعة الإسلامية المسلحة والجيش الإسلامي للإنقاذ وغيرهما من التنظيمات المتشددة بتصعيد حدة المواجهة المسلحة مع قوات الأمن والجيش في التسعينيات ، ونظرا لكثافة أعمال العنف فقد بدا الوضع في الجزائر أقرب ما يكون إلى حالة الحرب الأهلية ، ولاسيما أن العنف قد اتخذ طابعاً وحشياً وعمياً وعشوائياً، وهو ما تمثل في المجازر الجماعية البشعة التي راح ضحيتها آلاف من المواطنين الأبرياء ورغم التراجع الملحوظ في أعمال العنف في عام (١٩٩٨) ، إلا أن ملف علاقة الدولة الجزائرية بالتنظيمات المتطرفة لا يزال مفتوحاً، كما أن احتمالات تجدد أعمال العنف لا تزال قائمة⁽¹⁶⁾ .

14 - د. حسنين توفيق إبراهيم ، العنف الداخلي في الدول العربية ، مصدر سابق ، ص 16

15 - ناهدة محمد زبون ، مفهوم العنف في الفكر السياسي ، دراسة نظرية مقارنة مع مفهوم الإرهاب ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 63 ، جامعة بغداد ، 2016 ، ص 23.

16 - د. عدنان السيد حسين ، مصدر سابق ، ص 41 .

ويمكن القول بأن تصاعد هذا التنظيمات في الربع الأخير من القرن العشرين قد اقترن بالأزمة المجتمعة الحادة التي شهدتها ، ويشهدها الوطن العربي في هذه المدة والتي تتمثل أبرز مظاهرها في تعثر عمليات التنمية وتفاقم حدة الأزمة الاقتصادية في عديد من الدول العربية وتزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية (غياب العدالة التوزيعية) ، ورسوخ التسلطية والاستبداد السياسي ، وزيادة تبعية الوطن العربي للخارج ، واهتزاز منظومة القيم الإيجابية مع كثرة مظاهر التشوه الثقافي والحضاري في الوطن العربي ، واستشراف الفساد السياسي والإداري في عديد من الدول، فضلا عن استمرار العريضة الإسرائيلية في المنطقة وقد شكلت هذه العوامل مجتمعة بيئة ملائمة لتنامي جماعات التطرف والعنف التي طرحت فكرا إقلابياً يستند إلى مقولات الجاهلية والتكفير والعنف ، بمعنى استخدام القوة للإطاحة بالنظم القائمة بوصفها نُظماً كافرة ، وبناء الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي طبقاً للأصول الإسلامية الصحيحة حسبما تتصورها هذه الجماعات .

ورغم وجود اختلافات وتباينات بين التنظيمات المتشددة من حيث أطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية وأساليب التجنيد والتنشئة التي تنتهجها، إلا أنه يلاحظ أن هناك بعض الملامح العامة التي تشكل قاسماً مشتركاً بين كثير من هذه التنظيمات ، منها على سبيل المثال أن أعضاءها ينتمون في الغالب إلى الطبقتين الدنيا والوسطى وبخاصة شرائحها الدنيا والوسطى ، ولذلك تتمركز هذه التنظيمات في عدد من الدول في الأحياء الفقيرة المحيطة بالعواصم والمدن الكبرى وهي المعروفة بالأحياء العشوائية أو المهمشة ، كما يغلب طابع الشباب على أعضاء تلك الجماعات ناهيك عن اعتماد الكثير منها على روابط وعلاقات الزمالة والصداقة والقرابة كقنوات للتجنيد والتنشئة كما أن تلقي أشكال من الدعم الخارجي يمثل عنصراً مشتركاً آخر بين كثير من التنظيمات المعنية وإذا كانت العناصر السابقة كافة تدفع التنظيمات المتشددة إلى الانخراط في العنف وتسمح لها باستقطاب قطاعات من الشباب في صفوفها ، فالمؤكد أن الأساليب التي انتهجتها النظم العربية المعنية في التصدي للتنظيمات الراديكالية قد قامت على التعامل مع نتائج هذه الظاهرة ومخرجاتها وليس مع أسبابها ومدخلاتها إذ جرى التركيز على الأساليب الأمنية في التعامل مع هذه التنظيمات وتركت مهمة مواجهتها للأجهزة الأمنية وهو ما يعني تجاهل الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة ، إذ إن لها أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والدينية (17) .

وجدير بالذكر أن التنظيمات الإسلامية المتشددة دأبت على استخدام عدة أشكال للعنف السياسي في مواجهة الدولة والمجتمع منها الاغتيالات والتصفيات الجسدية لعناصر من النخبة الحاكمة أو عناصر قيادية في الأجهزة والمؤسسات الأمنية بل امتد نطاق الاغتيالات في الجزائر ليشمل رموزاً من الكتاب والصحفيين والفنانين كما استخدمت هذه التنظيمات أسلوب التفجيرات سواء بزرع القنابل أو السيارات المفخخة والدخول في مواجهات مسلحة مع الأجهزة الأمنية والعسكرية في بعض الحالات وارتكاب مجازر جماعية وكل ذلك يؤكد على حقيقة القدرات التسليحية والتنظيمية التي امتلكتها بعض هذه التنظيمات في بعض الأوقات .

2. **القوى المنخرطة في الحروب الأهلية :** على الرغم من أن غالبية سكان الوطن العربي هم من العرب المسلمين السنة ، إلا أن الدول العربية تعرف بدرجات متفاوتة ظاهرة التعدد والتنوع على أسس عرقية ولغوية ودينية ومذهبية وعلى هذا الأساس يوجد في الوطن العربي أقليات لغوية غير عربية مثل الأكراد والأرمن والتركمان والشركس ، وأقليات دينية غير إسلامية كاليهود والمسيحيين وأصحاب الديانات غير السماوية وأقليات إسلامية غير عربية وغير إسلامية مثل الأقلية الزنحية في أقاليم السودان الجنوبية ونظراً لتفجر مشكلات الأقليات في بعض الدول العربية على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد ، فقد دخلت بعض الأقليات في حروب أهلية ضد النظم الحاكمة في بعض الدول ، وذلك على غرار الأقلية الكردية التي خاضت حرباً أهلية ضد الحكومات المتعاقبة في العراق وقد استمرت هذه الحرب بشكل متقطع لأكثر من عقدين من الزمان ولا تزال المشكلة الكردية قائمة في العراق، وإن كانت قد اتخذت أبعاداً جديدة في أعقاب كارثة الخليج الثانية التي تفجرت في أغسطس ١٩٩٠ على أثر احتلال العراق لدولة الكويت، وما ترتب على ذلك من آثار وتداعيات معروفة تمثلت بظهور الحكم الذاتي وهناك أيضاً الحرب الأهلية في السودان التي تمحورت حول ما يُعرف بـ "مشكلة الجنوب" ورغم أن بدايات هذه الحرب تعود إلى مرحلة الاستقلال ، إلا أنها لا تزال مستمرة حتى الآن ولم تتوقف إلا لقرابة عقد من الزمان ما بين (١٩٧٢ - ١٩٨٢) ، وذلك اثر توقيع اتفاقية أديس أبابا في عام (١٩٧٢) ، والتي حصل الجنوب بموجبها على حكم ذاتي.

فضلاً عن حالتي السودان والعراق فقد شهدت دول عربية أخرى حروباً على خلفية انقساماتها الدينية والمذهبية والعرقية والقبلية ويُشار في هذا الصدد إلى الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت نحو (١٦) عاماً ما بين عام ١٩٧٥ - ١٩٩١ وأدت إلى تفكك الدولة اللبنانية وانهيار مؤسساتها لحساب منطق المليشيات في الحرب وهناك أيضاً الحرب الأهلية الصومالية التي اندلعت

17 - د. حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مصدر سابق ، الفصل الخامس

منذ مطلع التسعينيات وأدت إلى تفتت الدولة الصومالية ولا تزال فصول هذه الحرب تتوالى رغم تعدد جهود الوساطة والمصالحة الوطنية على نحو ما سبق ذكره.

وإذا كانت بعض الأقليات قد انخرطت في حروب أهلية على نحو ما سبق ذكره ، فإن هناك عناصر وفئات تنتمي إلى أقليات أخرى قد مارست العنف دون أن يصل إلى حد الحرب الأهلية. ومن ذلك على سبيل المثال بعض أعمال العنف التي مارستها عناصر وتنظيمات شيعية ضد النظم الحاكمة في بعض دول الخليج مثل السعودية والكويت أما أعمال الاحتجاج والعنف التي شهدتها البحرين في سنوات التسعينيات ، فذات طبيعة مختلفة ؛ لأن من قام بها لا يمثلون أقلية عدية في البحرين ، بل هم أكثر من نصف عدد السكان (18).

ومن خلال تحليل الحالات المذكورة يمكن القول بأن هناك عدة متغيرات تؤثر في درجة العنف السياسي التي تمارسها الأقليات : **أولها ، حجم الأقلية وطبيعتها** تمرکزها الجغرافي فالأقليات كبيرة الحجم والتي تتمركز في مناطق استراتيجية أو قريبة من الحدود مع الدول المجاورة تعد أكثر قدرة على الانخراط في ممارسة العنف ضد النظام بسبب قدرتها على تجنيد أعداد كبيرة من المقاتلين من ناحية ، وسهولة تلقيها للدعم الخارجي من قبل بعض الأطراف المدونة للنظام الحاكم من ناحية أخرى **وثانيها درجة التمايز بين الأقلية والأغلبية** فكما تزايد شعور الأقلية بعمق وحدة التمايزات والانقسامات بينها وبين الأغلبية أو الأقليات الأخرى في المجتمع، أصبحت فرص التوصل إلى اتفاق عام بين مختلف القوى والفئات داخل المجتمع بشأن القضايا الرئيسية أكثر صعوبة ، مما يجعل بعض الأقليات أكثر استعدادا لحمل السلاح دفاعا عن قضايا مصيرية تتعلق بالهوية والانتماء ومقومات الحياة، **وثالثها درجة التنظيم** ، إذ إن وجود تنظيمات سياسية وعسكرية تعبر عن الأقليات تعد من العناصر الهامة التي تمكنها من ممارسة العنف ، فالتنظيمات السياسية تقوم بمهمة التعبئة والشحن الأيديولوجي بين أفراد الأقلية، أما التنظيمات العسكرية وشبه العسكرية فتتولى مهام المواجهة مع النظام القائم أو بعض الفئات الأخرى في المجتمع **ورابعها حجم وطبيعة الدعم الخارجي** الذي تتلقاه الأقلية التي تخوض مواجهة مسلحة مع النظام الحاكم ففي عديد من الحالات أدى الدعم الخارجي دورا هاما في تدعيم قدرة بعض الأقليات على تصعيد عملياتها ضد النظم الحاكمة ، وتمكينها من الاستمرار في عملية المواجهة ويشار في هذا الصدد إلى دور كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وإيران في تقديم الدعم المادي والعسكري لحركة التمرد الكردي ضد النظام العراقي في أوقات مختلفة منذ أواخر الخمسينيات .

3. الطلبة (وبخاصة طلبة الجامعات) : لقد برز دور الطلبة بوصفهم إحدى الفئات الاجتماعية التي انخرطت في ممارسة بعض أعمال العنف السياسي في عدد من الدول العربية ، وبخاصة في مصر وتونس والمغرب والسودان والأردن في العقدين الأخيرين من القرن العشرين . وتعد التظاهرات وأحداث الشغب المحدودة من أبرز أشكال العنف التي مارسها الطلبة ، وكثيرا ما تحولت التظاهرات الطلابية التي بدأت سلمية إلى أعمال عنف ، وبخاصة في حالة تدخل قوات الأمن لفض التظاهرات الطلابية ، وقد مارس الطلبة العنف بشكل مستقل (عنف طلابي) في كثير من الحالات ، كما مارسوه في إطار قوى أخرى مثل التنظيمات الإسلامية الراديكالية التي شكل الطلبة والشباب بصفة عامة عنصراً رئيساً في العديد منها كما شارك الطلبة في كثير من أعمال العنف العامة التي غلب عليها الطابع الجماهيري نتيجة لمشاركة قوى وفئات عديدة فيها ، وفي بعض الحالات كان العنف الذي مارسه الطلبة كالشرارة التي أدت إلى اتساع نطاق العنف وانخراط قوى وفئات أخرى فيه ، وتجدر الإشارة إلى أن العنف الطلابي قد ارتبط في بعض الحالات بمطالب فئوية خاصة تهتم الطلبة كشريحة اجتماعية مثل تلك المتعلقة بنظم التعليم والمقرارات والمصروفات الدراسية ، وفي حالات أخرى رفع الطلبة مطالب عامة تتصل بمصالح قطاعات عريضة في المجتمع مثل المطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد وصيانة الاستقلال الوطني، وهنا تصبح الحركة الطلابية لسان حال المجتمع في إعلان الاحتجاج السياسي ، وأحيانا جاءت الاحتجاجات الطلابية ردود أفعال على بعض الممارسات الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة (19).

وإذا كانت الحركة الطلابية تستطيع أن تشكل تحدياً للنظم الحاكمة في بعض الدول ، إلا أنها لا تمتلك المقومات التي تؤهلها لطرح بدائل لها ، إذ إن ذلك يحتاج إلى حركة سياسية منظمة وفعالة أوسع من الحركة الطلابية ، ولاسيما أن النشاط الطلابي موسمي بطبيعته ويرتبط دور الطلبة في ممارسة العنف السياسي بعدد من المتغيرات **أولها خصائص السلوك السياسي للشباب**، فالحركات الطلابية هي حركات شبابية ، ونظراً للخصائص السيكولوجية والفسولوجية لمرحلة الشباب ، فإنها تنعكس على سلوكه السياسي، فيتسم عموماً بالخيالية والمثالية ورفض الواقع والسعي للتغيير **وثانيها السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي** فالطلبة كشريحة اجتماعية ينتمون إلى مختلف طبقات المجتمع، ولذلك فإن المشكلات والأزمات الاقتصادية التي يشهدها المجتمع تنعكس عليهم بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وبخاصة فيما يتعلق بمشكلات البطالة وعدم توافر فرص العمل

18 - د. حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مصدر سابق ، الفصل الخامس

19 - هويدا عدلي رومان ، الحركات الاحتجاجية للطبقة العاملة المصرية (1982 - 1991) ، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ، القاهرة ، 1994 ، ص 98.

وارتفاع تكلفة الحياة واهتزاز القيم والمعايير، وهو ما يجعل الطلبة أكثر استعداداً لممارسة العنف احتجاجاً على عجز النظم القائمة وعدم فاعليتها في التصدي للمشكلات التي تواجه المجتمع وثالثها أن تجمع أعداد كبيرة من الطلبة داخل أسوار الجامعات والمعاهد يفسح مجالاً للتفاعل فيما بينهم ويخلق لدى قطاعات واسعة منهم نوعاً من الوعي المشترك بشأن عدد من القضايا والمطالب التي تخص الطلبة كفتنة اجتماعية أو بشأن بعض المهوم والمشكلات التي تواجه مجتمعاتهم، كما أن عدم تبلور المسؤولية الاجتماعية للطلبة، يجعل قطاعات منهم أكثر استعداداً لممارسة العنف والاحتجاج.

4. **العمال:** لقد انخرطت قطاعات من العمال في ممارسة بعض أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي في عدد من الدول العربية، وبخاصة مصر وتونس والجزائر والمغرب والسودان ورغم أن الاضراب هو المظهر الرئيس للاحتجاج الجماعي الذي مارسه العمال، إلا أنه في كثير من الحالات تحولت الاضرابات إلى أعمال عنف وأحداث شغب وبخاصة في حالة تدخل قوات الأمن لفض الاضرابات بالقوة كما شارك العمال إلى جانب قوى وفئات أخرى في بعض أعمال العنف الجماهيري التي شهدتها بعض الدول العربية منذ السبعينيات، وجدير بالذكر أن أعمال الاحتجاج والعنف التي مارسها العمال قد ارتبطت في الأغلب الأعم بمطالب ومصالح فئوية تخص العمال كشريحة اجتماعية وبخاصة فيما يتعلق بالأجور والحوافز وساعات العمل ونظم التأمينات والرعاية الطبية، وقد تزايدت التحركات العمالية بشكل نسبي في إطار تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الدول المذكورة، واتجاهها إلى تبني سياسات التحرير الاقتصادي والتخصيصية بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين للتعامل مع تلك الأزمة، وقد ألفت هذه التطورات بمزيد من الضغوط على العمال، إذ أثرت سلباً على مستوى معيشتهم المتدني أصلاً، وخلفت لديهم الإحساس بفقدان بعض الامتيازات التي اكتسبوها في أوقات سابقة، مما دفع قطاعات منهم إلى ممارسة بعض أعمال الاحتجاج والعنف للتعبير عن رفض هذه الأوضاع⁽²⁰⁾.

وجدير بالذكر أن أعمال الاحتجاج والعنف التي مارسها العمال قد جاءت في معظمها متجاوزة للتنظيمات النقابية القائمة مما يعكس ضعف وهشاشة هذه التنظيمات في الدفاع عن حقوق العمال وتوصيل مطالبهم إلى النظام، ذلك سبب جوهرى مفاده افتقاد هذه التنظيمات إلى الاستقلال والفاعلية نظراً لكثرة القيود والضوابط الحكومية المفروضة عليها مما يجعلها مؤسسات شكلية وهشة وتابعة للحكومات ولذلك فإن أي تحركات عمالية لإعلان السياسي ويرجع الرفض والاحتجاج لا بد أن تتجاوز مثل هذه الأطر التنظيمية.

5. **بعض الفئات المهمشة اجتماعياً:** يشكل المهمشون اجتماعياً أحد عناصر التركيب الاجتماعي في عديد من الدول العربية، وقد اتسع نطاق هذه الظاهرة في العقدين الأخيرين بسبب اتساع نطاق ظاهرة الهجرة والنزوح من الأرياف إلى العواصم والمدن في عديد من الدول العربية في الربع الأخير من القرن العشرين وذلك لضعف الهياكل الانتاجية والخدمية في المدن العربية بصفة عامة، فقد تجمع المهاجرون الجدد على حواف هذه المدن في أكواخ الصفيح والأحياء العشوائية التي شكلت أحرمة فقر تحيط بعديد من المدن العربية وهكذا انضم الفقراء القادمون من الريف إلى الشرائخ المطحونة من الطبقة العاملة الحضرية، وشكلا معاً جيشاً من فقراء المدن الذين يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة أو متردية، وبخاصة في ظل تزايد حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في عديد من الدول العربية.

وجدير بالذكر أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها المهمشون تؤدي إلى تزايد الإحساس بالاعتزاز والفقر لديهم، وبخاصة مع تضخم التناقضات والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في عديد من الدول العربية، وهو ما يجعل من المهمشين مادة خاماً للعمل السياسي العنيف متى توافرت بعض القوى والتنظيمات الأخرى التي تحرك قطاعات منهم في إطار أعمال العنف السياسي ولذلك فقد شكل المهمشون إحدى الفئات التي انخرطت في أعمال العنف الجماهيري التي شهدتها دول عربية عديدة مثل مصر والسودان والجزائر والمغرب والسودان في عقدي الثمانينيات والتسعينيات كما أن الأحياء العشوائية والمهمشة شكلت معاقل لبعض التنظيمات الإسلامية الراديكالية في بعض الدول العربية وبخاصة مصر.

المبحث الرابع

تفسير ظاهرة العنف السياسي في الدول العربية

ثمة عدة ملاحظات منهجية يتعين أخذها بعين الاعتبار عند تفسير ظاهرة العنف السياسي في الدول العربية أولاً، أن ظاهرة العنف ظاهرة معقدة لها ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية، وبالتالي لا يمكن تفسيرها بعامل واحد فقط، بل هناك جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي تتفاعل فيما بينها وتؤدي إلى حدوث العنف السياسي وثانيتها، أن أسباب العنف تتفاوتت من دولة عربية إلى أخرى، ومن مدة زمنية إلى أخرى بالنسبة للدولة الواحدة، ويمكن في هذا السياق التمييز بين العوامل الجوهرية التي تؤدي إلى حدوث العنف في هذه الدولة أو تلك، وبين العوامل الثانوية التي تؤدي دوراً

²⁰ - طاهر كنعان، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 1996، ص 31.

محدودا في هذا السياق **وثالثتها** ، أنه من المهم التمييز بين الأسباب المباشرة الهيكلية أو البنوية التي تقف خلف الأسباب المباشرة فإذا كانت القرارات التي يتخذها هذا النظام أو ذلك بشأن رفع أسعار بعض السلع تمثل سببا مباشرا لاندلاع أحداث العنف ، فإن أزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزايد الأعباء والضغوط الحياتية الواقعة على بعض فئات المجتمع تمثل أسبابا هيكلية لهذا العنف.

واستنادا إلى الملاحظات السابقة ، ومن أخذ حقيقة التمايزات والتفاوتات بين الدول العربية في الاعتبار يمكن القول بشي من التعميم ، بأن العنف السياسي في هذه الدول هو إفراز لجملة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تخلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر العنف ، والتي يتفاوت تأثيرها من دولة عربية إلى أخرى وتتمثل أهم هذه العوامل في: (21)

1. أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة في الوطن العربي: على الرغم من أن الدولة الوطنية (القطرية) في الوطن العربي تمكنت من

الاستمرار والبقاء، بل وتكرس كيائها القطري في مرحلة ما بعد الاستعمار ، إلا أنه من المؤكد أنها تواجه أزمة بنائية (حادة في بعض الحالات) ، تؤثر سلبا على مختلف مجالات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي ولذلك فإن أي إصلاح حقيقي في هذه المجالات وغيرها لابد أن يأتي في إطار إصلاح الدولة ذاتها وتتمثل أبرز مظاهر أزمة الدولة الوطنية في الوطن العربي في عام استقلالية الدولة عن شخص الحاكم مما يجعل أجهزتها ومؤسساتها في كثير من الحالات مجرد أدوات في يد النخب الحاكمة وبعض القوى الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة التي تستغلها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الضيقة كما أن الدولة الوطنية في الوطن العربي هي بصفة عامة دولة ضعيفة وهشة رغم تضخم أجهزتها ومؤسساتها وتبرز مظاهر ضعفها وعجزها بدرجات متفاوتة وأشكال في مجالات عديدة ، منها تعبئة موارد المجتمع وتحقيق التنمية ، وتبني السياسات الملائمة لمواجهة المشكلات والتحديات المجتمعية ، وفرض هبتها وقوانينها، وتكريس الاستقلال الوطني والمجال الوحيد الذي تبدو فيه الدولة قوية ، هو مجال ممارسة التسلط والاستبداد على مواطنيها بما يعنيه ذلك من عدم التساهل مع أي مظهر من مظاهر المعارضة السياسية ، وتأميم المجتمع لحسابها مما يؤدي إلى خلق مصادر عديدة للتوتر بين الدولة والمجتمع.

ونتيجة العوامل السابقة كافة وغيرها، فقد فشلت الدولة الوطنية في تكريس شرعيتها من خلال ترسيخ مؤسساتها ، وتبني سياسات وطنية تعبر عن المصالح الوطنية العليا ، وبلورة هوية وطنية مشتركة تستقطب الولاء الاسمي لمختلف الفئات والجماعات التي تعيش في إطارها ، وذلك على أرضية تكريس مفهوم المواطنة في إطار دولة المؤسسات وسيادة القانون ونظرا لذلك فقد شكلت أزمة بناء الدولة الوطنية أحد مصادر العنف السياسي وعدم الاستقرار في عديد من الدول العربية وقد وصل الأمر إلى حد تفكك الدولة ذاتها في بعض الحالات على غرار ما حدث في لبنان في أثناء الحرب الأهلية ، وما يحدث حاليا في الصومال كما انزلت دول أخرى إلى دائرة خطر التفكك ومن هذا المنطلق، فإن قضية إصلاح الدولة ذاتها تعد أحد العناصر الرئيسية الحاكمة لمستقبل ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي .

2. أزمة التنمية الاقتصادية : تعد أزمة التنمية الاقتصادية أحد أبرز مصادر العنف السياسي في الوطن العربي ، فمنذ الثمانينيات

من القرن العشرين ودول عربية عديدة تعاني من تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية التي تمثلت أبرز مظاهرها في تراجع معدلات النمو وتفاقم مشكلات التضخم والبطالة والمديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية وتدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين وهو ما أدى الى حدوث حالة من الاحتقان الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي في عديد من الدول العربية ، إذ اتجهت بعض القوى والفئات الاجتماعية التي عانت من الآثار والتداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية الى الانخراط في بعض اعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي لإعلان الرفض والاستياء من جراء تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمطالبة بإصلاحها .

ومع تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية ، اتجهت دول عربية عديدة منذ الثمانينيات الى تبني سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي للتعامل مع تلك الأزمة وذلك بضغوط من صندوق النقد والبنك الدوليين ، وتقوم هذه السياسات على عناصر عديدة منها تحرير الاسعار وتخفيض قيمة العملة الوطنية او الغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات وزيادة الرسوم والضرائب وتحرير التجارة الخارجية ، وقد اقترن تطبيق هذه السياسات بتصاعد الانتفاضات الشعبية واعمال العنف الجماهيري التي اصطلح على تسميتها (انتفاضات الخبز) او (شغب الغداء) وذلك على غرار ما حدث في كل مصر والاردن والجزائر والمغرب وتونس والسودان واليمن في بعض سنوات الثمانينيات والتسعينيات ، ويمكن فهم علاقة سياسات التثبيت والتكيف بظاهرة العنف السياسي في ضوء الآثار السلبية لهذه السياسات وبخاصة في مراحلها الاولى اذ ادت وتؤدي في كثير من الحالات الى زيادة الضغوط والاعباء الحادة الملقاة على عاتق الفقراء ومحدودي الدخل وزيادة مشكلة البطالة وتعمق التفاوتات

21 - مجد الاطرش ، التنمية العربية بعض اشكالياتها ، دراسة منشورة في حال الامة العربية ، المؤتمر القومي العربي السابع ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، 1997 ، ص 311 - 312 .

الاقتصادية والاجتماعية وتدهور اوضاع الطبقة الوسطى ، ومثل هذه الضغوطات المادة والاقتصادية وتراكم تأثيراتها السلبية جعلتها تشكل مصدراً للعنف وعدم الاستقرار السياسي في هذه الدول⁽²²⁾

3. تصاعد حدة الأزمة التوزيعية وتنامي مظاهر الفساد السياسي والإداري : إذا كانت الأزمة الاقتصادية تمثل مصدراً للقلق الاجتماعي والعنف السياسي فإن الأزمة التوزيعية ومشكلة الفساد السياسي والإداري تمثلان مصدرين آخرين بهذا الخصوص ، ويصبح الأمر أكثر خطورة إذا ما تزامنت المشكلات الثلاث معا كما هو الحال في العديد من الدول العربية ، ورغم قلة الدراسات والإحصاءات المتعلقة بالمسألة التوزيعية في الدول العربية، إلا أن ما هو متاح منها يؤكد على تزايد حدة الأزمة التوزيعية في عدد من هذه الدول في عقدي الثمانينيات والتسعينيات فهناك عدم عدالة في توزيع الثروات والدخول؛ لأن سياسات التحرير الاقتصادي التي انتهجتها بعض الدول قد أدت إلى تعميق الهوة بين الطبقات والفئات الاجتماعية ففي الوقت الذي اتجهت فيه شرائح الرأسمالية المحلية إلى تحقيق ثروات كبيرة من جراء الانخراط في أنشطة بعضها طفيلي وغير منتج من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بل ويندرج في كثير من الحالات في إطار الأنشطة غير المشروعة أو المشبوهة التي تشكل جزءاً من بنية الجريمة الاقتصادية ، اتجهت أوضاع الطبقة الدنيا وقطاعات واسعة من الطبقة الوسطى نحو مزيد من التدهور ولاسيما أن الفقراء ومحدودي الدخل هم الذين يتحملون الجانب الأكبر من أعباء سياسات الإصلاح الاقتصادي كما سبق ذكره ، كما أن زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين الريف والحضر تمثل مظهراً آخر لأزمة عدم العدالة التوزيعية في عدد من الدول العربية وهو ما يعكس الفجوة بينهما في توزيع عوائد التنمية والمرافق والخدمات وخلافه ومن المفارقات أن دولاً عربية كثيرة لا تعرف ظاهرة التفاوتات بين الريف والحضر فحسب ، ولكنها تعرف أيضاً التفاوتات بين أحياء المدينة الواحد فظاهرة الأحياء الهامشية والفقيرة والعشوائية موجودة في عدد من عواصم الدول العربية ومدنها الكبرى وفي بعض الحالات تشكل هذه الأحياء التي تفتقر إلى كثير من المقومات الاقتصادية والاجتماعية للحياة ، ويتمركز فيها فقراء الحضر والقادمون الجدد من الريف ، تشكل أزمات فقر تحيط بالمدن وهناك تفاوتات في أنماط المعيشة حيث يتزامن الثراء الفاحش مع الفقر المدقع في عدد من الحالات⁽²³⁾.

وفضلاً عن الأزمة التوزيعية فإن مشكلة الفساد السياسي والإداري التي تعاني منها دول عربية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة شكلت وتشكل أحد المصادر الرئيسية لخلق بيئة ملائمة لتنامي أعمال العنف السياسي.

وبدون الخوض في تعريفات مفهوم الفساد السياسي يمكن القول بأنه يشير بصفة عامة إلى مختلف الممارسات التي تنتطوي على إساءة استخدام السلطة أو استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة (مادية أو معنوية) سواء أكانت شخصية أو عائلية أو فئوية أو جهوية وذلك بالمخالفة للقانون، أو بالتحايل عليه وعلى الرغم من أن ظاهرة الفساد السياسي والإداري لها خلفياتها التاريخية في معظم الدول العربية ، إلا أن هذه الظاهرة تزايدت بشكل ملحوظ في عقدي الثمانينيات والتسعينيات وقد صدرت في السنوات الأخيرة تقارير وتصريحات رسمية في عدد من الدول العربية تؤكد على تزايد الظاهرة وتطالب بضرورة وضع حد لها ومن هذه الدول على سبيل المثال مصر واليمن ولبنان والجزائر والمغرب والسلطة الوطنية الفلسطينية وغيرها من الدول العربية .

وجدير بالذكر أنه في ظل سياسات التحرير الاقتصادي برزت شرائح رأسمالية طفيلية كل ما يعينها هو مضاعفة الأرباح وتكريس الثروات من خلال الانخراط في أنشطة هامشية وغير منتجة ، بعضها مشروع ولكن معظمها غير مشروع ، ويقع تحت بند الجريمة الاقتصادية كما سبق ذكره ، ولكي تمارس هذه الفئات أنشطتها فإنها تعتمد في العادة إلى إفساد أجهزة الدولة وتخريبها لأن هذه الأجهزة تقدم التسهيلات والاعفاءات من ناحية ، وتقوم بوضع الأوامر القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي وتنفيذها من ناحية أخرى ولذلك فإن إفسادها يعني زيادة القدرة على توظيفها من أجل تحقيق مصالح تلك الفئات ، وفي هذا الإطار نشأت في بعض الدول العربية شبكات من العلاقات والتدخلات غير المشروعة بين السلطة والمال غايتها تحقيق مصالح شخصية أو عائلية أو فئوية خفيفة ، وهو ما يعني تلاشي بعض الخطوط الفاصلة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة كما أن تدهور أوضاع الطبقة الوسطى في عدد من الدول العربية على خلفية الأزمة الاقتصادية قد دفع فئات من العاملين في الأجهزة الحكومية والإدارية إلى الانخراط في بعض ممارسات الفساد الإداري سواء على الصعيد المحلي أو الوطني، وذلك من خلال الاتجار في الوظيفة العامة والحصول على رشاي و عمولات وهدايا مقابل تقديم خدمات وإنجاز معاملات مخالفة للقانون ، وهكذا أصبح الفساد يرتبط بأجهزة الدولة وممارستها ، وكذلك بممارسات بعض القوى والفئات

22 - د. حسنين توفيق ابراهيم ، العنف الداخلي في الدول العربية مصدر سابق ، ص 24

23 - د. حسنين توفيق ابراهيم ، العنف الداخلي في الدول العربية مصدر سابق ، ص 25.

الاقتصادية التي سعت وتوسعت من أجل توظيف هذه الأجهزة لحساب مصالحها ، إذ إن أجهزة الدولة التي من المفترض فيها أن تتصدى للفساد تحولت إلى بؤر له وأصبح جزءاً من بنيتها وممارستها وعلى الرغم من أن نظاماً عربية عديدة ترفع شعارات محاربة الفساد ، إلا أن السياسات والإجراءات التي تتخذها بهذا الخصوص تعدُّ في الأغلب الأعم محدودة التأثير ونظراً للتأثيرات السلبية لظاهرة الفساد على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إذ تلتهم ممارسات الفساد عوائد التنمية وتعمق من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع وتسهم في إهدار الموارد وسوء تخصيصها لذلك فإن الفساد يعد عنصراً أساسياً لتغذية ظواهر التطرف والعنف وخلق بيئة ملائمة لتناميها وتصاعدها⁽²⁴⁾.

4. سوء إدارة التعددية المجتمعية ومشكلات الأقليات : على الرغم من أن الغالبية العظمى من سكان الوطن العربي هم من العرب المسلمين السنة ، إلا أن الدول العربية تعرف بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ظاهرة التعدد والتنوع على أسس إثنية وطائفية ودينية ولغوية وقبلية ، والحديث عن التعددية المجتمعية في الوطن العربي هو في جوهره حديث عن قضية الأقليات بأبعادها المختلفة وتؤكد خبرات وتجارب دول عديدة في مناطق العالم على أن التعددية المجتمعية لا تمثل في حد ذاتها مصدراً للعنف السياسي وعدم الاستقرار ، إذ إن علاقة التعددية بالعنف السياسي تتوقف في التحليل الأخير على طبيعة الصيغة السياسية التي تطرحها الدول للتعامل مع الأقليات وقد نجحت دول عديدة في بلورة صيغ ملائمة بهذا الخصوص مما جعل تعدديتها مصدر قوة وإثراء وبالمقابل فقد أخفقت دول عديدة في القارات الثلاث ومنها دول عربية فضلاً عن دول وسط وشرق أوروبا في التعامل مع التعددية المجتمعية مما جعل تعدديتها مصدراً للنزاعات الداخلية والحروب الأهلية ، وبخاصة في ظل تصاعد الاتجاه نحو تسييس هذه التعددية ، وقد شكلت مشكلة الأقليات عنصراً مباشراً أو غير مباشر في كثير من النزاعات الأهلية التي شهدتها الوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين ، إذ إن الحروب الأهلية والصراعات الاجتماعية الممتدة حدثت في معظمها في دول تقع ضمن فئة الدول العربية الأكثر تنوعاً الأقل تجانساً مثل السودان ولبنان والعراق واليمن والصومال ، كما أن في كثير من الحالات حدثت بعض المواجهات والتوترات التي ارتبطت بأبعاد طائفية أو دينية أو قبلية ، ولكنها لم تصل إلى حد الحرب الأهلية وذلك على غرار ما حدث في كل من مصر واليمن والبحرين في التسعينيات، وثمة ثلاثة عوامل أدت إلى تفجر مشكلات الأقليات في عدد من الدول العربية مما جعلها تشكل مصدراً للنزاعات الداخلية والحروب الأهلية:

أ : تعدد صور معاناة الأقليات في عديد من الدول العربية وبخاصة في حالة اتساق خطوط التقسيم اللغوي الطائفي ، الديني ، العرقي مع خطوط التمايز السياسي والاقتصادي والاجتماعي إذ تصبح الأقليات مهمشة سياسياً وتعاني من صور التمييز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ضدها ، ويلاحظ أن المناطق التي تقطنها الأقليات هي الأكثر تخلفاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في بعض الدول التي تشهد حروباً أهلية ومن ذلك على سبيل المثال مناطق الأكراد في شمال العراق ومناطق الجنوب في السودان ، ومثل هذه الأوضاع دفعت وتدفع بعض الأقليات وبخاصة الكبيرة العدد نسبياً للانخراط في أعمال العنف للمطالبة بنصيب عادل من الثروة والسلطة وللحصول على حق التعبير عن هويتها الثقافية والطائفية والدينية ، وفي حالة تعاضم حدة الانقسامات داخل المجتمع وعدم تلبية النظم الحاكمة لمطالب الأقليات فإن بعضها ي طرح هدف الانفصال ويخوض حروباً من أجل تحقيقه.

ب : إخفاق النظم العربية الحاكمة في التعامل مع قضايا ومشكلات الأقليات إذ لم تطرح صيغاً سياسية ومؤسسية وقانونية تضمن حقوق الأقليات وتحقق الاندماج الوطني على قاعدة تكريس مبدأ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات ، والذي حدث بالفعل هو أن النظم الحاكمة تعاملت مع الأقليات بالاستناد إلى سياسات قامت على الدمج القسري للأقليات وإحكام سيطرة الدولة عليها من خلال إجراءات قمعية وتعسفية سواء أكانت مادية أو معنوية وهو ما أدى إلى تعميق الاحساس بالظلم والغبن لدى بعض الأقليات في عديد من الحالات وحتى في الحالات التي جرى فيها منح بعض الأقليات حكماً ذاتياً مثل تجربة الحكم الذاتي للأكراد في شمال العراق منذ مطلع التسعينيات وتجربة الحكم الذاتي للجنوب في السودان في المدة ١٩٧٢ - ١٩٨٢ ، فإنه لم يكتب لها النجاح فالتجربة الثانية انهارت على أثر قيام السلطة المركزية بإعادة التقسيم الإداري لمناطق السودان بما فيها مناطق الحكم الذاتي في الجنوب ؛ لذلك فقد أصبحت مشكلات الأقليات مصادر قائمة ومحتملة للنزاعات الأهلية والتوتر السياسي في العديد من الدول العربية.

²⁴- Bahgat Korany , Rex Brynen AND PAUL NOBLE . (EDS.) , POLITICAL LIBERALIZATION AND DEMOCRATIZATION IN THE ARAB WORLD , VOLUME 2 ,, COMPARATIVE EXPERIENCES (LONDON , LYNNE RIENNER PUBLISHERS , 1998,p54.

ج : أن العامل الخارجي شكل عنصرا أساسيا لتمكين بعض الأقليات من تصعيد حدة المواجهة المسلحة ضد النظم الحاكمة في عدد من الدول العربية فضلا عن تدعيم قدرتها على الاستمرار في عملية المواجهة ويشار في هذا الصدد إلى الدعم المادي والعسكري الذي قدمته أطراف خارجية عربية وغير عربية لبعض الأقليات التي انخرطت في حروب أهلية، وذلك على غرار ما حدث ويحدث في دول مثل لبنان والعراق والسودان والصومال كما أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة البحرين اتهمت ايران بالتحريض على أعمال العنف التي قامت بها جماعات و عناصر شيعية داخل هذه الدول في بعض سنوات عقدي الثمانينيات والتسعينيات فضلا عن تقديم الدعم والمساندة لتلك الجماعات²⁵ ونظرا لأهمية دور العامل الخارجي في تصعيد أعمال العنف التي انخرطت فيها بعض الأقليات في بعض الدول على نحو ما سبق ذكره فالملاحظ أن قدرة هذه الأقليات على ممارسة العنف قد تراجعت أو توقفت بمجرد تراجع الدعم الخارجي أو توقفه، ومن ذلك على سبيل المثال أنه بمجرد توقف الدعم الايراني لحركة التمرد الكردي على أثر توقيع اتفاقية الجزائر بين إيران والعراق في عام ١٩٧٥ تمكن النظام العراقي من إخماد الحركة، كما أن الفاعلية العسكرية لحركة التمرد في جنوب السودان ارتبطت صعودا وهبوطا بعوامل عديدة أبرزها حجم الدعم الخارجي للحركة .

5. تجذر ظاهرة التسلطية السياسية وغلبة الطابع الشكلي على عملية التطور الديمقراطي في الوطن العربي : على الرغم من وجود اختلافات بين الدول العربية من حيث شكل النظام السياسي، إذ توجد نظم جمهورية وأخرى ملكية ، كما أن هناك نظما غير حزبية ، وأخرى يسود فيها نظام الحزب المسيطر أو المهيمن ، وثالثة تأخذ بنظام التعددية الحزبية المقيدة . على الرغم من ذلك فإن سمة التسلطية السياسية تمثل بدرجة أو بأخرى قاسماً مشتركاً بين معظم النظم العربية وعلى الرغم من أن دولاً عربية عديدة مثل مصر وتونس والجزائر والأردن واليمن وموريتانيا وغيرها قد اتجهت تباعاً للأخذ بالتعددية السياسية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلا أن النخب الحاكمة في هذه الدول حرصت على إحاطة التعددية بمجموعة من القيود والضوابط القانونية والسياسية والإدارية والأمنية التي فرغتها من مضامينها الحقيقية ، ولذلك فإن الانتقال نحو التعددية السياسية في هذه الدول لم يؤد إلى حدوث تغيير ملموس في طبيعة السلطة وأسلوب ممارسة الحكم فيها، الأمر الذي دفع البعض إلى الحديث عن تعثر عملية التطور الديمقراطي في الوطن العربي، وبخاصة في ظل اتجاه النظم الحاكمة في دول عربية عديدة نحو فرض المزيد من القيود على التعددية في السنوات الأخيرة، مما يحول دون تحقيق تراكم سياسي جدي على هذا الصعيد، ويبقي على التسلطية السياسية كسمة رئيسية للسياسات العربية⁽²⁶⁾.

وتتمثل أبرز مظاهر رسوخ التسلطية وتعثر عملية التطور الديمقراطي في الوطن العربي في استمرار ظاهرة شخصانية السلطة ، ملازمة الأطر القانونية والدستورية لتدعيم عملية التطور الديمقراطي ، وغياب أو ضعف مبادئ وممارسات الفصل بين السلطات وسيادة القانون واستقلال السلطة القضائية ، وتدني مستوى المشاركة السياسية الحقيقية والجادة ، للأحزاب السياسية في معظم الدول العربية تنسم بالهشاشة مما يجعلها أضعف من أن تقوم بدورها كقنوات للمشاركة السياسية ، كما أن الانتخابات (الرئاسية والبرلمانية والمحلية) التي تشهدها الدول العربية تنسم في الغالب بعدم النزاهة وتفقر إلى الشفافية، وذلك لتدخل النظم الحاكمة بأشكال مختلفة للتأثير في نتائجها مما يلغي أو يحد من أهميتها كآلية للمشاركة السياسية وتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة ، فضلاً عما سبق فإن هناك مظاهر أخرى لأزمة التطور الديمقراطي في الوطن العربي منها : ضعف وهشاشة دور المؤسسات التشريعية في العملية السياسية، وغياب أو ضعف آليات ومؤسسات الرقابة السياسية وهامشية دور مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والجمعيات في حالات السماح بقيامها في العملية السياسية ، نظراً لكثرة القيود المفروضة عليها من قبل السلطات الحاكمة مما يفقدها الاستقلالية ويجعلها مجرد امتدادات لبعض أجهزة الدولة ، ومن المفارقات أنه في الوقت الذي اتسمت فيه النظم السياسية في عديد من الدول العربية بحالة من الجمود والتكلس فإن مجتمعات هذه الدول شهدت في الربع الأخير من القرن العشرين تطورات اقتصادية واجتماعية وديمقراطية كبرى مما فرض تحديات ومطالب سياسية جديدة على هذه النظم وذلك لعجزها عن التكيف مع المستجدات من خلال تطوير هيكلها ومؤسساتها وسياساتها فقد عمدت إلى استخدام القوة والقمع على نحو مكثف في بعض الحالات لكبح المطالب بالمشاركة السياسية وغيرها من المطالب الأمر الذي جعل من التوتر والتأزم بين الدولة والمجتمع أحد الملامح الأساسية للتطور السياسي في عديد من الدول العربية ، وتتجلى أبرز ملامح هذا التأزم في تصاعد أعمال العنف والعنف المضاد في هذه الدول⁽²⁷⁾.

25 - د. علي خليفة الكواري ، حولر من اجل الديمقراطية ، ط 1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1996 . .

26 - د. علي خليفة الكواري ، حولر من اجل الديمقراطية ، مصدر سابق .

27 - د. احمد يوسف احمد ، الصراعات العربية - العربية (1945 - 1981) ، دراسة استطلاعية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، 1988 و ص 54.

٦ . **العوامل الخارجية وظاهرة العنف السياسي في الدول العربية** : إن ظاهرة العنف السياسي في الدول العربية لا ترتبط بعوامل داخلية فحسب ولكنها ترتبط ايضا بعدد من العوامل والمتغيرات الخارجية ، يتمثل أهمها فيما يأتي :

أ- **اتجاه دول عربية عديدة للتدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض** ، وذلك من خلال ممارسة الأعمال التخريبية و الانشطة الهدامة بشكل متبادل، وقيام بعض الدول بدعم ومساندة قوى وحركات المعارضة التي تمارس العنف ضد النظم الحاكمة في دول أخرى مما يدعم من قدراتها على الاستمرار في ممارسة العنف وتصعيد عملياتها المسلحة ، وتعد ظاهرة توظيف ورقة المعارضة السياسية داخل الدول العربية إحدى آليات إدارة الصراعات العربية العربية ، إذ إنه بمجرد حدوث نزاع أو صراع بين دولتين تقوم كل منهما باحتضان ودعم قوى المعارضة داخل الدولة الأخرى ، وذلك بقصد زعزعة استقرارها وتفتيت جبهتها منذ السبعينيات بين كل من العراق وسوريا ، وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ومصر والسودان ومصر وليبيا والسودان وليبيا وشرطي اليمن (قبل الوحدة بينهما في عام ١٩٩٠) تؤكد ما سبق ذكره بشأن توظيف ورقة المعارضة السياسية في إدارة الصراعات العربية العربية .

ب- **قيام بعض الاطراف الاقليمية (غير العربية والاجنبية بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية** ، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والعسكري لبعض القوى التي تمارس العنف في هذه الدول ، ويشار في هذا الصدد إلى دور كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واسرائيل وايران في تقديم الدعم للحركة الكردية التي خاضت حربا ضد الحكومات المتعاقبة في العراق، استمرت بشكل متقطع لأكثر من عقدين من الزمان وهناك دور كل من اثيوبيا واريتريا وأوغندا واسرائيل في تقديم الدعم لحركة التمرد في جنوب السودان في أوقات مختلفة وهناك كذلك دور كل من اسرائيل واطراف دولية أخرى في الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1991)⁽²⁸⁾.

ج- **أن ظاهرة التبعية التي تعاني منها الدول العربية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة تعد أحد مصادر تغذية ظاهرة العنف السياسي في العديد من هذه الدول ولو بشكل غير مباشر**، وذلك من خلال تأثيراتها السلبية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في الدول العربية فظاهرة التبعية تؤدي إلى تقييد الإرادة الوطنية وتشويه معنى الاستقلال الوطني ، كما تؤدي إلى زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في الداخل ، وهو الأمر الذي يدفع ببعض الفئات الاجتماعية إلى الانخراط في ممارسة الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي رفضا لواقع الأزمة المجتمعية التي تشكل ظاهرة التبعية للخارج بمظاهرها الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية والتكنولوجية أحد ابعادها الأساسية ، وجدير بالذكر أن تأثير علاقات التبعية كأحد أسباب ظاهرة العنف السياسي يتزايد في الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية حادة ومنتزعة ، والتي توجد فيها قوى وتيارات سياسية واجتماعية أكثر تبلورا ، أما بالنسبة للدول التي لا تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية حادة والتي لم تتبلور فيها القوى والتيارات السياسية بعد، فإن تأثير علاقات التبعية كأحد مصادر العنف السياسي يكون في حدوده الدنيا).

د- **أن بعض أعمال العنف السياسي التي شهدتها بعض الدول العربية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات ارتبطت ببعض التطورات على صعيد الصراع العربي - الاسرائيلي** سواء من جهة تدخل اسرائيل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية وذلك على غرار ما حدث في لبنان الحرب الاهلية (1975-1991) ، أو لجهة تكرار مظاهر العريضة الاسرائيلية في المنطقة وعجز النظم العربية عن التصدي لها ، كما أن نجاح اسرائيل في إبرام تسويات منفردة مع كل من مصر والاردن والسلطة الوطنية الفلسطينية قد شكل مصدرا للتوتر والعنف السياسي داخل هذه الدول إذ قامت بعض القوى والتيارات السياسية برفض هذه التسويات وعبرت عن هذا الرفض بأشكال مختلفة منها الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي كما أن النظم الحاكمة في هذه الدول اتجهت إلى تصعيد أعمال العنف الرسمي لتمرير اتفاقياتها مع اسرائيل ، وتعد هذه الظاهرة أكثر بروزاً فيما يتعلق بالسلطة الوطنية الفلسطينية ، فقد اتجهت إلى تصعيد الاجراءات الأمنية ، ضد نشاط حركتي حماس والجهاد تنفيذاً للالتزامات الأمنية التي تضمنها اتفاق أوسلو وتوابعه ، وهو ما أدى إلى تآزم العلاقة بين أجهزة السلطة والجماعتين المذكورتين في بعض الأوقات وجدير بالذكر أن نطاق أعمال العنف السياسي المرتبطة ببعض تطورات الصراع العربي الاسرائيلي داخل الدول العربية المعنية لم يقتصر على العلاقة بين النظم الحاكمة والقوى المعارضة لاتفاقيات التسوية ، ولكنه امتد ليشمل أهدافا اسرائيلية داخل هذه الدول ويشار في هذا الصدد إلى العمليات التي نفذها تنظيم ثورة مصر داخل مصر في بعض سنوات عقد الثمانينيات وهناك الاعمال التي يقوم بها حزب الله في جنوب لبنان وحركتا حماس والجهاد في الأراضي المحتلة، والتي تندرج في إطار المقاومة المشروعة للاحتلال كما أنه في بعض الحالات استهدفت أعمال العنف بعض المصالح والمنشآت الأمريكية في المنطقة ، وذلك

28 - د. عدنان السيد حسين ، مصدر سابق .

على غرار حادثي التفجير اللذين وقعا في السعودية في عامي (1995-1999) ، على التوالي واستهدفا منشآت أمريكية ، وهو ما يعدّ مؤشرا على وجود قوي وعناصر رافضة للوجود العسكري الأمريكي المنطقة.

هـ- أن ظاهرة العولمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تمثل مصدرا للعنف السياسي في بعض الدول العربية ، ويشير مفهوم العولمة إلى جملة من الظواهر والكينانات العابرة لحدود الدول والتي تخلق مزيدا من التداخل والاندماج على الصعيد العالمي ، وتتمثل أبرز مظاهر العولمة في التكتلات الاقتصادية الكبرى والشركات العالمية العملاقة التي تتحكم في مسارات الاقتصاد العالمي ، كما أن هناك الثورة المالية العالمية المتمثلة في زيادة معدلات التدفق المالي عبر حدود الدول ، فضلا عن عملية تحرير التجارة العالمية ومن مظاهرها أيضا كثافة التدفقات الاعلامية والمعلوماتية التي تقف خلفها مؤسسات وشبكات اعلامية ومعلوماتية عملاقة مثل (CNN) والانترنت وغيرهما ، كما أن انتشار قيم الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان على نطاق عالمي واسع يعدها أحد المظاهر السياسية للعولمة

وفيما يتعلق بانعكاسات عملية العولمة على ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي يمكن القول بأن هذه العملية تمثل عاملا لتغذية ظاهرة العنف وذلك من خلال دورها في إحياء الولاءات التحتية والخصوصيات الثقافية والدينية لبعض الفئات والجماعات التي يزداد لديها الاحساس بمخاطر الأبعاد الثقافية للعولمة والمتمثلة في انتشار انماط من القيم والسلوكيات الغربية وبخاصة الأمريكية على نطاق عالمي واسع على هوياتها الثقافية والدينية ، مما يدفعها إلى التشبث بهذه الهويات وإحيائها كما أن ظاهرة العولمة الثقافية تمثل رافدا لتغذية ظاهرة المد الإسلامي في العديد من الدول العربية باعتبار عملية التدفق الثقافي والاعلامي الغربي المرتبطة بالعولمة من ناحية ، والترويج لمقولات أن الإسلام هو العدو البديل للغرب مما دفع مفكر مثل " صامويل هانتنتون " إلى الحديث عن صدام الحضارات من ناحية ثانية، ووجود قوى وتيارات على الجانبين تعلن عداها للآخرين من ناحية ثالثة كل هذه العوامل وغيرها كان ولا يزال لها دورها في تغذية ظاهرة المد الاسلامي والتي تمثل أحد مظاهرها في تنامي ظاهرة التنظيمات الاسلامية المسيسة التي شكل وبشكل بعضها مصدرا لعدم الاستقرار السياسي في عديد من الدول العربية. فضلا عما سبق فإن دراسات عديدة تؤكد على أن الأبعاد الاقتصادية لظاهرة العولمة سوف تؤدي إلى زيادة تهميش اقتصادات دول العالم الثالث ومنها الدول العربية، كما أنها سوف تؤدي إلى زيادة حدة المشكلات الداخلية التي تعاني منها هذه الدول ولاسيما أن معظمها يفتقر إلى المؤسسات والسياسات والآليات التي تسمح لتلك الدول بالتعامل بفاعلية مع معطيات عملية العولمة وأبعادها (29).

وتأسيسا على ما سبق يتضح أن ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي هي محصلة لجملة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاوت تأثيراتها من دولة إلى أخرى ومن مدة إلى أخرى بالنسبة للدولة الواحدة وتؤدي هذه العوامل إلى خلق بيئة ملائمة لتنامي أعمال العنف السياسي، وجدير بالذكر أن هناك قدرا من التداخل والتشابك بين العوامل الداخلية من ناحية والعوامل الخارجية من ناحية أخرى، ولاسيما أن العوامل الخارجية لا تؤدي تأثيراتها إلا إذا كانت هناك ظروف وعوامل داخلية مساعدة .

فضلا عن العوامل السابقة فإن السياسات التي انتهجتها النظم العربية في التعامل مع أشكال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي الشعبي كونت عنصرا لتغذية ظاهرة دورة العنف في عديد من الدول العربية وقد اعتمدت النظم العربية على عدة مسالك بهذا الخصوص منها :

أولا : **المسلك الأمني** ، ومفاده التركيز على الإجراءات الأمنية في التعامل مع ظواهر الاحتجاج والعنف و في حالة تعثر قوات الأمن في التعامل مع الأحداث فإنه يتم استدعاء القوات المسلحة للتدخل، ومن هنا تولي النظم العربية المؤسسات الأمنية والعسكرية اهتماما خاصا بوصفها تشكل الضمانات الأساسية لاستمرار هذه النظم وفي كثير من الحالات أدى تدخل أجهزة الأمن لتفريق أعمال الاحتجاج الجماعي السلمية مثل التظاهرات والإضرابات، أدى إلى تحويلها إلى أعمال عنف، ومع التسليم الكامل بأهمية عنصر الأمن في السيطرة على الأحداث ووقف ما يترتب عليها من أعمال تدمير وتخريب إلا أنه لا يتعامل مع مسببات العنف بمعنى أنه يتعامل مع مخرجات الظاهرة ولا يتعامل مع مدخلاتها ، بل إن النظم العربية دأبت الى تجاهل الأسباب الموضوعية للعنف السياسي وتصوير الجماعات التي تمارسه بأنها شرادم من المجرمين والارهابيين والخونة الذين يعملون لحساب جهات أجنبية ، ولذا فإن تضخيم دور العامل الخارجي في أحداث العنف السياسي الداخلي شكل ويشكل عنصرا رئيساً في الخطاب السياسي الرسمي للنظم العربية بخصوص ظاهرة العنف ، ففي كثير من الحالات اتهمت نظم عربية بشكل صريح أو ضمنيا أطرافا خارجية عربية وغير عربية بأنها تقف خلف احداث العنف الداخلي فيها ، سواء بالتحريض على هذه الأعمال أو بتقديم الدعم المادي والعسكري للقوى التي تمارسها ، ولكن مع التسليم الكامل بأن هناك دورا للعامل الخارجي في تغذية

29 - د. برهان غليون ، الدولة ضد الامة ، المحنة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ط 2 ، بيروت ، 1994

ظاهرة العنف السياسي في الدول العربية إلا أنه تبقى العوامل والمتغيرات الداخلية تمثل الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة في معظم الحالات ولا سيما أن العامل الخارجي لا يوتي أثره إلا إذا كانت هناك عوامل داخلية مساعدة على نحو ما سبق ذكره.

أما المسلك الثاني الذي انتهجه وتنهجه النظم العربية في التعامل مع ظاهرة العنف السياسي ، فهو مسلك قانوني، ويقوم على استمرار العمل بترسانات من القوانين الاستثنائية المقيدة للحقوق والحريات، والتي تشكل هياكل قانونية استبدادية تستند إليها النظم الحاكمة في قمع مظاهر الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي وتشديد العقوبات على المشاركين في مثل هذه الاعمال والمعرضين عليها، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن الاضرابات والتظاهرات كأشكال للاحتجاج الجماعي محرمة قانوناً في الغالبية العظمى من الدول العربية.

كما أن أغلب هذه النظم دأبت على التوسع في تشكيل محاكم استثنائية بمسميات مختلفة مثل محاكم أمن الدولة ، ومحاكم عسكرية لمحاكمة المتورطين في أعمال احتجاج وعنف ، وهي محاكم تفتقر إلى الضمانات القانونية التي توفر محاكم عادلة ونزيهة

المسلك الثالث الذي اتبعته النظم العربية في تعاملها مع ظاهرة العنف السياسي هو المسلك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وجوهره تبني السياسات واتجاه الاجراءات التي من شأنها وضع حد للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تخلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر العنف السياسي وعدم الاستقرار، ورغم أن هذا المسلك هو المدخل الصحيح لتقليص ظاهرة العنف السياسي وتوفير مقومات الاستقرار السياسي الطبيعي ، إلا أن النظم العربية نادراً ما تعاملت مع الأسباب الحقيقية للعنف بسياسات جديّة وفعالة وفي كثير من الحالات جاء تعاملها مع المشكلات المسببة مع للعنف تعاملًا ظرفياً ينطوي على اتخاذ اجراءات لتسكين هذه المشكلات أو تأجيلها وليس حلها ، وهو ما أدى ويؤدي إلى تفاقمها في المستقبل بما يجعلها مصادر متجددة لتغذية ظاهرة العنف السياسي، ويكشف هذا الأمر، عن عجز النظم العربية ، وتواضع قدراتها على تعبئة الموارد وتخصيصها ، وضعف أو عدم فاعلية اجهزتها ومؤسساتها، اللهم إلا في مجال ممارسة القمع والقهر ضد مواطنيها وبلغه أخرى فإن النظم العربية أخفقت بدرجات متفاوتة في خلق وتكريس ما يعرف بشرعية الإنجاز سواء على الصعيد الداخلي في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة التوزيعية والاندماج الوطني والمشاركة السياسية أو على الصعيد الخارجي (صيانة الاستقلال الوطني وتقليص قيود التبعية) ، وهكذا فإن تعامل النظم العربية مع ظاهرة العنف من منظور أممي بحث وتجاهل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للظاهرة إنما يشكل عاملاً هاماً لاتساع نطاقها وتصاعدها.

المبحث الخامس

خاتمة الدراسة

أولاً / استنتاجات الدراسة : توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها :

- (1) اتضح لنا من خلال دراسة اشكال العنف السياسي غير الحكومي في الدول العربية أنه قد اتخذ في عقد التسعينيات من القرن العشرين اشكالا عديدة منها (التفجيرات وعمليات القتل الجماعي ، التظاهرات الاضرابات واحداث الشغب ، الاغتيالات ومحاولات الاغتيال والتمردات المسلحة ، الحروب الاهلية) .
 - (2) اما بالنسبة لأشكال العنف الرسمي الحكومي في الوطن العربي فتمثل ابرزها في(استخدام قوات الامن احياناً ووحدات من الجيش لمواجهة اعمال العنف السياسي غير الرسمي وانهاؤها) و(عمليات الاعتقال لأسباب سياسية) و (الاحكام بالحبس للقضايا السياسية) .
 - (3) ان القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسي غير الرسمي في النظم العربية في عقد التسعينيات هي (التنظيمات الاسلامية الراديكالية ، الطلبة وخاصة طلبة الجامعات ، الاقليات والقوى المنخرطة في حروب اهلية ، العمال ، بعض وحدات الجيش ، بعض الفئات المهمشة اجتماعياً) .
 - (4) فيما يتعلق بالعوامل والاسباب الرئيسية لظاهرة العنف السياسي في الدول العربية ، تبين لنا ان هذه الظاهرة افرزتها جملة من العوامل المتغيرات الداخلية والخارجية التي تخلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر العنف ، وتتمثل اهم هذه العوامل في (تزايد وحدة المشاكل الاقتصادية ، تصاعد حدة الازمة التوزيعية للموارد المعيشية ، تنامي مظاهر الفساد السياسي والإداري ، سوء ادارة التعددية المجتمعية واستمرار مشكلات الاقليات ، تجذر ظاهرة التسلطية السياسية وتعثر عملية التطور الديمقراطي ، تبعية الدول العربية لبعض الدول الاقليمية والاجنبية) وتأتي العوامل السابقة كافة في اطار سبب جوهري يتمثل في ازمة بناء الدولة الوطنية الحديثة في الوطن العربي وضعف تكريس شرعيتها من خلال ترسيخ مؤسساتها الرسمية وتبني سياسات وطنية تعبر عن المصالح الوطنية العليا .
- ثانياً / الحلول والمعالجات لمشكلة العنف السياسي :** الاسباب والدوافع الكامنة وراء ظاهرة العنف السياسي الذي يشهده مجتمعنا العربي كثيرة، بيد ان ذلك لا يمنع من ايجاد سبل ومعالجات فاعلة يمكن من خلالها البحث عن مخارج لهذه الازمة في مختلف انحاء الدول العربية ، ومن ابرز هذه المعالجات هي :

1. **بناء الدولة ومؤسساتها الرسمية :** ان عملية اعادة بناء الدولة ومؤسساتها الرسمية تعد من اهم آليات الحد من العنف السياسي ، شريطة ان يتم هذا البناء على اسس مقبولة من جميع الاطراف وبالاعتماد على منهج ديمقراطي في ممارسة الحكم واسلوب انتقال السلطة ، وان تكون السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية مستقلة بعضها عن البعض ، وبعيداً عن المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية التي تثير العنف والنزاع ومن خلال :
 - أ- بناء اجهزة ومؤسسات تنفيذية فعالة تحفظ الامن والنظام وتقدم الخدمات الاساسية للمواطنين ، لتحظى بالشرعية لدى المواطنين ، إذ إن أي نظام سياسي لا يحظى بالشرعية بدون تقديم الخدمات بالمساواة على مواطنيه .
 - ب- الالتزام بالإجراءات القانونية في الاعتقال واجراء المحاكمات على وفق القانون وفي المدة المحددة قانونياً دون اللجوء الى اساليب التعذيب والاهانة للمتهم ، والعمل على وفق قاعدة سيادة القانون فوق الجميع دون استثناء ، وعلى وفق قرار قضائي وفي اطار استقلال السلطة القضائية ورقابتها على السلطة التشريعية .
 - ج- تشريع قانون للأحزاب السياسية يكون على اسس وطنية شاملة بعيدة عن الانتماءات الاثنية والدينية والقومية ، واذا تعذر ذلك فعلى الاقل بناء كتل سياسية وطنية شاملة لكل الجماعات (أي تضم مجموعة من الاحزاب السياسية) على مستوى الرقعة الجغرافية للدولة لا تقوم على اسس مذهبية او طائفية ، وقادرة على استيعاب وتمثيل مكونات الشعب كافة لأن ذلك يؤدي الى تنمية الروابط بين الجماعات الاثنية كافة داخل الجماعة الوطنية بما يؤدي الى تلاحمهم واندماجهم في كيان اجتماعي ، سياسي واحد بحيث يتقدم ولاءهم للوطن على حساب أي ولاء محلي .
 - د- ضرورة أن تؤدي الاسرة العربية دوراً فاعلاً ومؤثراً من خلال التنشئة الاجتماعية في بناء منظومة القيم الثقافية والاخلاقية ، وتعزيز روح التسامح والتعاون والانتماء والمواطنة ونبذ قيم التسلط والتعصب والعنف لدى ابناء المجتمع وبذل قصارى جهدها في بناء جيل واع، فالأسرة نواة المجتمع وقاعدة بنائه الاساسية ، واذا صلحت الاسرة صلح المجتمع .
2. **تدعيم عملية المشاركة السياسية لأفراد المجتمع :** ان تدعيم مشاركة المواطنين في العملية السياسية من خلال افتتاح المجال لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ، وتحسين اساليب الحكم والادارة ، وتوفير ضمانات نزاهة الانتخابات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، وكل هذه الاجراءات وغيرها من شأنها خلق مصادر شرعية جديدة للنظم الحاكمة وتمكين القوى والتيارات الراجعة في المشاركة السياسية من الانخراط في العمل السياسي من خلال قنوات واساليب مشروعة ومؤسسية ومنظمة ، وبذلك تنتفي حاجة هذه القوى الى ممارسة العنف لتوصيل مطالبها وللتأثير على القرار السياسي .
3. **القضاء على مشكلة الفساد السياسي والاداري :** ان الفساد السياسي والاداري يعد مصدراً اساسياً لتغذية ظواهر التطرف والعنف ، ولذلك فإنه يصعب التصدي لهذه الظواهر دون محاصرة ظاهرة الفساد والتصدي لها من خلال مواجهة اسبابها بشكل فعال مؤثر ، والتحدي الحقيقي الذي يواجه النخب العربية بهذا الخصوص هو ان الفساد قد تغلغل في بعض اجهزة الدولة ومؤسساتها وهو ما يحتم ضرورة اصلاحها وتطهيرها .
4. **تعزيز دور الاعلام المعاصر في نبذ العنف :** يجب بناء مؤسسات اعلامية كفوءة وقادرة على التعبير عن السلم الاهلي ونبذ العنف واعداد القيادات والكفاءات المؤمنة بذلك ، من خلال تبني ميثاق عمل اعلامي شامل ، يؤمن بممارسة حرية الرأي والفكر والنشر والحق في الاتصال ، وممارسة الرقابة الشعبية على الاحزاب والجماعات الحكومية من خلال الرأي والنقد في إطار الدستور وضمن القانون وبتحريم المقومات الاساسية للمجتمع وحقوق وحرريات الآخرين .
5. **نشر ثقافة اللاعنف :** ثقافة اللاعنف تعني مجموعة من الآليات والوسائل التي تتخذ من الجهات الرسمية وغير الرسمية في سبيل نشر ثقافة تقوم على الوسائل السلمية في حل المشاكل والخلافات على المستويات كافة ، ولما كان خيار اللاعنف افضل من خيار العنف في التصدي للأزمة او الكارثة السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية ، فمن المفروض معرفة ثقافة اللاعنف والامام باساليبها وتقنياتها والتمرس بمعرفة وقت استخدامها والفرص المناسبة لاعتماده في محاولة لحل الازمة والقضاء عليها ، وهناك مؤسسات كثيرة في المجتمع العربي يمكن ان يكون لها دور في نشر ثقافة اللاعنف وفي مقدمتها الاسرة والمدرسة والجامعة والاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي والمؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الثقافية .
6. **تبني مبادرة عربية لإعادة هيكلة العلاقات العربية – العربية على النحو الذي يسمح بتحقيق مصالحة عربية حقيقية وجادة :** وفي هذا السياق يمكن تدعيم علاقات الثقة بين النخب العربية الحاكمة على قاعدة الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتجنب استخدام القوة في ادارة العلاقات العربية .. العربية ، والالتزام بتسوية المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية وكل ذلك يشكل منطلقاً لتدعيم التكامل الاقتصادي العربي الذي يعد ركيزة اساسية لتحقيق التنمية على الصعيد القطري ، ولتمكين العرب من بلورة استراتيجيات فعالة للتكامل مع تداعيات الازمات والمشاكل السياسية والامنية من ناحية ، وتحديات العولمة والارهاب من ناحية ثانية .

7. **تكثيف جهود منظمات المجتمع المدني والنخب المثقفة في اصلاح النظم السياسية العربية :** وفي هذا المجال تبرز ادوار قوى عديدة منها النخب المثقفة والتنظيمات الطليعية في المجتمعات المدنية العربية كالأحزاب المؤثرة والنقابات المهنية الفاعلة وجمعيات حقوق الانسان ، فضلاً عن دور القوى الاقتصادية المؤثرة في المجتمع ، وذلك بأن تبادر الى تكثيف الضغوط السلمية على النخب السياسية العربية لتأخذ خطوات جادة على طريق الاصلاح ، وخلق القناعة لديها بأن الاصلاح التدريجي والسلمي يمثل مصلحة هذه النظم ذاتها .
8. **المعالجات الاقتصادية :** تشكل الازمات والمشاكل الاقتصادية التي يعيشها المجتمع العربي احد الاسباب التي تدفع بأفراد المجتمع العربي لممارسة العنف لذلك يمكن طرح مجموعة من الحلول والمعالجات الاقتصادية لتقليل حد العنف ومنها :
- أ- وضع سياسة اقتصادية ملائمة تتناسب مع واقع المجتمع العربي من خلال توزيع واردات الدولة على كل القطاعات الخدمية والتشغيلية والاستثمارية .
- ب- العمل على ترسيخ العدالة الاجتماعية من خلال توزيع عادل للثروات وتقليل التفاوت بين الطبقات في المجتمع العربي.
- ج- القضاء على ظاهرة للبطالة وان تحظى بأولوية قصوى من الحكومات العربية .
- د- ضرورة تنمية القطاع الانتاجي (الزراعي – الصناعي - النفطي) لأن له دوراً في القضاء على مشكلة الفقر والبطالة ، وبالتالي في رفع المستوى الاقتصادي للدولة .
9. **تطوير المناهج التربوية والتعليمية :** يجب ان تبادر الحكومات العربية الى تعديل وتبديل واصلاح مناهج التربية والتعليم في مختلف الدول العربية على اسس مدنية وحديثة تقوم على الدعوة الى ثقافة قبول الآخر والتسامح والتعايش السلمي بين كل مكونات المجتمع العربي وبعيدة عن القضايا الطائفية ، فضلاً عن الاهتمام بتدريس مادة حقوق الانسان والديمقراطية.

Sources:

1. Ar.Wikipedia.Org. Paul wilkinson,terrorism and the liberal stste (new york : john wiley) ,(1977 , p.30).
2. -Bahgat Korany , Rex Brynen AND PAUL NOBLE . (EDS.) , POLITICAL LIBRALIZATION AND DEMOCRATIZATION IN THE ARAB WORLD , VOLUME 2 . COMPARATIVE EXPERIENCES (LONDON : LYNNE RIENNER PUBLISHERS , 1998.
3. Dalila Khawaldi, The Problem of Political Violence in the Arab World, unpublished master's thesis, Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, Larbi Ben M'hidi University, Algeria, 2016, p. 14
4. Dr.. Adnan Al-Sayed Hussein, Arab Civil Conflicts: Internal and External Factors, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1997.
5. Dr.. Ahmed Youssef Ahmed, Arab-Arab Conflicts (1945-1981), Exploratory Study, Center for Arab Unity Studies, 1st Edition, Beirut, 1988.
6. Dr.. Ali Khalifa Al-Kuwari, Howler for Democracy, 1st edition, Dar Al-Talee'a, Beirut, 1996.
7. Dr.. Burhan Ghalioun, The Arab Ordeal: The State Against the Nation, Center for Divine Unity Studies, 2nd Edition, Beirut, 1994.
8. Dr.. Ghassan Salameh et al, The Nation, the State, and Integration in the Arab World, Part Two, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1989.
9. Hassanein Tawfiq Ibrahim, Internal Violence in the Arab Countries, Journal of Strategic Issues, Issue 21, Fourth Year, Damascus, May 1999, p. 10.
10. Howayda Adly Roman, The Protest Movements of the Egyptian Working Class (1982-1991). Study published in: Dr. Ahmed Abdullah, Egypt's concerns and the crisis of young minds, Generation Center for Youth and Social Studies, Cairo, 1994.
11. Ikram Abd al-Qadir Badr al-Din, The Phenomenon of Political Stability in Egypt (1952 - 1970), unpublished doctoral thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 1983, p. 35.

12. Mustafa Al-Ghilali, An Analytical Look at Human Rights Through Charters and Declarations of Organizations, Arab Future Magazine, Issue 223, Beirut, September, 1997.
 13. Nahida Muhammad Zboun, The Concept of Violence in Political Thought, A Comparative Theoretical Study with the Concept of Terrorism, Journal of Political Science, Issue 52, University of Baghdad, 2016, p. 23.
 14. Nahida Muhammad Zboun, The Concept of Violence in Political Thought, A Comparative Theoretical Study with the Concept of Terrorism, Al-Amroum Journal, Al-Siyasiyya, Issue 63, University of Baghdad, p. 3
 15. Robert Mortimer , " Islamsts , Soliders And Democrats : The Second Alegrain War , " Middle East Journal , Vol . So , No . 1 (Winter , 1996.
 16. See: Diao Youssef Rashwan, The Future of Violence in the Arab World, Strategic Issues Journal, No. 10, The Arab Center for Strategic Studies, Damascus, July 1997.
 17. Taher Kanaan, The Social Effects of Economic Correction in the Arab Countries, Arab Monetary Fund, Abu Dhabi, 1996.
-